إعلانات وبلاغات

التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس برسم سنة 2017

مقتطفات مرجعية

«في هذا الصدد، نذكر بخطابنا للسنة الماضية بمناسبة ذكرى 20 غشت، والذي حددنا فيه التوجهات العامة لإصلاح المنظومة التعليمية، ودعونا لتفعيل المقتضيات الدستورية بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

لذا، ندعو الحكومة للإسراع بإقرار النصوص القانونية المتعلقة بالمجلس الجديد.

وفي انتظار ذلك، فقد قررنا تفعيل المجلس الأعلى للتعليم في صيغته الحالية، عملا بالأحكام الانتقالية التي ينص عليها الدستور، وذلك لتقييم منجزات عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والانكباب على هذا الورش الوطني الكبير.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2013

«يحدث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

المجلس هيأة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال.»

الفصل 168 من الدستور

«على المؤسسات والهيئات المشار إليها في الفصول 161 إلى 170 من هذا الدستور تقديم تقرير عن أعمالها، مرة واحدة في السنة على الأقل، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان.»

الفصل 160 من الدستور

«تطبيقا لأحكام الفصل 160 من الدستور، يقدم المجلس تقريرا عن حصيلة وآفاق عمله كل سنة على الأقل.

يرفع رئيس المجلس هذا التقرير إلى الملك، ويوجهه إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان.

وينشر هذا التقرير بالجريدة الرسمية.»

المادة 5 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

تقديم

المقتضيات القانونية، المستندات، السياق؛ المبادئ الموجهة؛ المنهجية؛ الأهداف

I. المقتضيات القانونية

تم إعداد التقرير السنوي عن حصيلة وأفاق عمل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لسنة 2017، طبقا للمقتضيات القانونية ذات الصلة في كل من الدستور، والقانون المتعلق بالمجلس، ونظامه الداخلي؛ حيث:

- ينص الفصل 160 من الدستور، على أن «تقدم مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة تقريرا عن أعمالها مرة واحدة في السنة على الأقل، يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان»؛
- وتنص المادة 5 من القانون المتعلق بالمجلس، على «إعداد تقرير عن حصيلة وأفاق عمل المجلس، يرفعه رئيس المجلس إلى جلالة الملك، ويوجهه إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين. ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان، قبل أن ينشر بالجريدة الرسمية»؛
- أما المادة 79 من النظام الداخلي للمجلس، فتقضي ب «تضمين هذا التقرير حصيلة مختلف أنشطة المجلس وأشغاله المرتبطة بمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، علاوة على المحاور الأساسية لآفاق عمله ذات الصلة بمجالات اختصاصه».

II. المستندات

يستمد هذا التقرير المعطيات والمعلومات المتضمنة فيه من عدد من المستندات، يأتي في مقدمتها ما يلي:

- برنامج عمل المجلس لسنتي 2016 و2017 كما صادقت عليه دورته الثامنة المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2015، وحصيلة تنفيذه؛
- التقارير الموضوعاتية المعدة من قبل مختلف هيئات المجلس وبنياته، المرتبطة بالتحضير لإعداد هذا التقرير.
- آفاق عمل المجلس المتضمنة في التقرير السنوي لسنة 2016؛
- برنامج عمل المجلس لسنة 2018 المصادق عليه في دورته الثالثة عشرة في يناير 2018.

III. السياق

يقترن هذا التقرير بسياقات خاصة، تتجلى بالأساس فيما يلي:

- كونه الثالث من نوعه بعد تقريري سنتي 2015 و2016؛
- يأتي بعد ما يناهز انصرام ثلاث سنوات على إصدار الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، أي قبل ما يقارب سنة عن انتهاء الولاية الأولى للمجلس، التي انطلقت في 16 يوليوز 2014؛
- كونه يستحضر نتائج وخلاصات الوقفة التي قام بها المجلس على سير عمله وسبل تطويره، والتي صادق خلال دورته الثالثة عشرة في يناير 2018، والقائمة على مقاربة جديدة للاشتغال، غايتها تحسين أداء هذه المؤسسة وهيئاتها ومختلف بنياتها، والرفع من إنتاجيتها.

IV. المبادئ الموجهة

يحرص هذا التقرير على تأكيد الانسجام بين حصيلة وآفاق عمل المجلس، من جهة، والخصوصيات المميزة لهذه المؤسسة الدستورية، من جهة أخرى؛ لذلك فإن أعماله المنجزة أو المحددة في آفاق اشتغاله:

- تجسد الوضع المؤسساتي للمجلس، بوصفه هيئة دستورية للحكامة الجيدة وللنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة، وبالديمقراطية التشاركية؛
- تعد ثمرة الاجتهاد الجماعي المستند على النتائج المتقاسمة المستمدة من التبادل الديمقراطي للرأي المتعدد، والمدعمة بالمقاربة التشاركية والدراسات العلمية والمقارنة، مع الاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية، والاستثمار الوظيفي البنّاء للتعاون القائم بين المجلس وبين الفاعلين والشركاء الوطنيين والدوليين، ولا سيما القطاعات الحكومية والمؤسسات والمنظمات المتدخلة أو المعنية بميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تجمع بين المهام الاستشارية والاقتراحية والتقييمية والاستشرافية للمجلس، بوصفها اختصاصات يمارسها من موقع المقاربة الاستراتيجية، الموضوعية والمستقلة، لقضايا التربية والتكوين والبحث العلمي وللسياسات العمومية المرتبطة بها، وللمشاريع والبرامج الإصلاحية ذات الصلة بهذه القضايا؛
- تتيح فرصا مواتية للتواصل والتعبئة من أجل النهوض بالمدرسة المغربية، من خلال التبادل والتفاعل والتقاسم الجماعي لمشاريع الإصلاح التربوي.

V. المنهجية

ترتكز منهجية إعداد هذا التقرير على الاعتبارات والقواعد التالية:

- العمل بمنطق المؤسسة المنسجمة، موحدة الأهداف، ومختلفة البنيات في تكاملها وتضافر جهودها في خدمة المهام المناطة بالمجلس؛ بحيث يقدم هذا التقرير حصيلة وآفاق عمل المجلس بالرجوع إلى مهامه وأنشطته وسير عمله، وفق نظرة نسقية، تدمج كل الأعمال والمنجزات والاستشرافات في إطار سير عمل هذه المؤسسة ونتائج أشغالها؛
- التمييز بين المضامين التي ترصد حصيلة عمل المجلس لسنة 2017، وبين آفاق هذا العمل خلال سنة 2018؛
- نهج مقاربة تفاعلية وظيفية تقدم الإنجازات وتستشرف المستقبل القريب، مع الأخذ في الاعتبار ما يميز أعمال المجلس من استمرارية في زمن الإنجاز ومن بناء قائم على منطق تراكمي؛

مِن ثَمّ، يمكن تحديد الأعمال التي يتضمنها هذا التقرير في ثلاثة أصناف:

- مشاريع تم إنجازها خلال سنة 2017؛
- مشاريع قطعت أشواطا مهمة في إنجازها خلال نفس السنة، وما تزال حاليا قيد الاستكمال؛
- مشاريع وُضِعت لها المحددات المنهجية والعلمية والوثائقية في هذه الفترة، وما يزال إعدادها وإنجازها في مراحله الأولية.

ينتظم التقرير، علاوة على المقدمة والخاتمة، وفق فصلين يتضمن كل منهما محاور موضوعاتية:

- تقديم عام يتضمن: المقتضيات القانونية، المستندات، السياق، المبادئ الموجهة، المنهجية، الأهداف؛
- فصل أول يخُصُّ حصيلة عمل المجلس لسنة 2017، ويتضمن المحاور التالية:
  - محور الأعمال المتصلة بالمهمة الاقتراحية للمجلس؛
  - محور الأعمال المتعلقة بمهمته التقييمية؛
  - محور الأنشطة المنجزة من قبل بنيات الدراسة والبحث والإعلام والتواصل والتعاون والتدبير؛
- فصل ثان مخصص لآفاق العمل برسم سنة 2018، ويشمل المشاريع التالية:
  - مشاريع الأعمال المرتبطة بتعميق وإغناء الرؤية الاستراتيجية؛
  - مشاريع الأعمال التقييمية؛
  - مشاريع الدراسات والبحث والرصد والابتكار؛
  - مشاريع الدعم والتدبير.
- خاتمة.

VI. الأهداف

يتعلق الأمر، بشكل خاص، بأربعة أهداف متكاملة، وهي:

1. إبراز الأعمال التي أنجزها المجلس وهيئاته في إطار التقييمات الموضوعاتية لجوانب من المنظومة التربوية، وضمن مشاريع إغناء وتعميق الرؤية الاستراتيجية، ومنها على الخصوص القضايا ذات الطابع الاستراتيجي، الإشكالي والأفقي بالنسبة لإصلاح المنظومة التربوية، ولاسيما قضايا التعليم الأولي، والتربية غير النظامية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، ومهن التربية والتكوين؛
2. تقديم المشاريع التقييمية والاقتراحية، وتلك المرتبطة بالدراسة والبحث والإعلام والتواصل والتعاون والتدبير، المدرجة في إطار استشراف عمل المجلس برسم سنة 2018 وإلى غاية منتصف 2019؛
3. تعزيز محطات التواصل المنتظم مع كل الفاعلين التربويين والرأي العام والمتدخلين والمعنيين بقضايا المنظومة التربوية ، على نحو يجعل هذا التواصل يذهب أبعد من الإخبار وتعميم المعلومة، إلى توسيع وتعميق معرفة المجتمع المغربي بقضايا مدرسته، ومتطلبات إصلاحها، وإذكاء تعبئة ذات نفَس متواصل حول هذا الإصلاح.

   من ثمّ، يشكل هذا التقرير وثيقة تمكِّن من التعرف على التوجهات الكبرى لمضامين إنتاجات المجلس ومشاريعه، خلال الفترة التي يغطيها، بهدف إدراك وتقاسم القيمة المضافة للمشاريع المنجزة من قِبل هذه المؤسسة الوطنية في نطاق الاختصاصات الدستورية والقانونية المحددة لها؛
4. التأكيد على أن المجلس يتوخى من هذه الوثيقة التي تقدم أعماله التقييمية والاقتراحية الارتقاء بأداء المدرسة المغربية، وتعزيز أوراش إصلاحها في أفق تحقيق مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع.

الفصل الأول
حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2017

تتضمن هذه الحصيلة الأعمال التي أنجزها المجلس وهيئاته خلال سنة 2017؛ وهي أعمال تهم على الخصوص: منهجية سير عمل المجلس، مهمته الاقتراحية، مهمته التقييمية، أعمال الدراسة والبحث والرصد والابتكار، المنظومة المعلوماتية، العمليات التواصلية، الأنشطة العمومية والندوات واللقاءات الدراسية وورشات العمل، التعاون الوطني والدولي، التوثيق والنشر والترجمة، تدبير الموارد البشرية والإدارية والمالية.

يتعلق الأمر بحصيلة متنوعة من حيث الإنتاجات والإصدارات التي تصب في أعمال تقييمية موضوعاتية لجوانب متعددة ومختلفة من المنظومة التربوية، ومشاريع تهدف بالأساس إلى تعميق وإغناء قضايا استراتيجية وعرضانية متضمّنة، على نحو مُركز، في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، إلى جانب عمليات من شأنها أن ترتقي بسير المجلس وبتموقعه في المشهد التربوي.

I. منهجية سير عمل المجلس

في إطار حرص المجلس على التقييم المنتظم لسير عمله، بالاستناد إلى حصيلة تجربته وبدعم من خبرة خارجية، تم إجراء وقفة على سير عمل المجلس منذ تنصيبه؛ مما مكّن من استخلاص الدروس من هذه التجربة بمكامن قوتها ومواطن ضعفها. كما أتاحت نهج مقاربة جديدة لتطوير سير عمل المجلس، تمت المصادقة عليها خلال دورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 18-19 يناير 2018.

في هذا الإطار، يتبين أنه، بعد السنوات والأشواط المقطوعة والأعمال المنجزة خلال منتصف الولاية الأولى، تمكّن المجلس، علاوة على إرساء هيئاته التداولية والهيئات المنبثقة عنها، وهياكله المختصة بالتقييم والبحث والتدبير، من إنجاز عدد من الأعمال، انطلقت بتقرير تحليلي حول تقييم حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000 - 2013، وتميزت ببلورة الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030: من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء، التي تشكل اليوم خارطة طريق الإصلاح التربوي لبلادنا.

علاوة على ذلك، أصدر المجلس، استنادا إلى منهجية قائمة على التشاور والخبرة العلمية المختصة، عددا من الآراء والتقارير، في إطار ممارسة اختصاصاته الاستشارية والتقييمية والاقتراحية.

عرفت هذه الفترة أيضا نهجا موسعا للمقاربة التشاركية، سواء بين أعضاء المجلس أو من خلال تنظيم استماعات وندوات ولقاءات جهوية سنوية. وتشكل هذه المقاربة مرتكزا أساسيا في عمل المجلس وفي اضطلاعه بمهامه.

لتطوير هذه المنجزات والمكتسبات الوازنة، اعتمد المجلس مقاربة جديدة لتطوير سير عمل المجلس، تتمثل أهدافها على الخصوص فيما يلي:

- تدقيق أكثر لطبيعة أدوار ومهام هيئات المجلس؛
- تثمين عمل اللجان عبر دعمها للقيام بمهامها؛
- تقوية دور المكتب لمواكبة أعمال هيئات المجلس؛
- ضمان التقائية أعمال كل الهيئات العاملة بالمجلس؛

- الرفع من جودة الأعمال والإنتاجات التي تصدرعن المجلس؛
- مضاعفة الجهود لتعزيز إنتاجية المجلس.

II. حصيلة المهمة الاقتراحية

تتأسس هذه الحصيلة على نتائج مداولات الجمعية العامة للمجلس، وما تصادق عليه من مشاريع طبقا لجدول أعمالها. ومعلوم أن هذه المشاريع تُعدّها اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة لدى المجلس، وتحال على مكتبه قصد البت في مدى جاهزيتها لإدراجها ضمن نقط جداول أعمال دورات المجلس قصد التداول فيها والمصادقة عليها.

لذلك، ستتضمن حصيلة المهمة الاقتراحية، عمل الجمعية العامة للمجلس، ومكتبه، ولجانه الدائمة، ومجموعات العمل الخاصة لديه.

كما سيتم تقديم المشاريع التي أصدرها المجلس، وتلك التي توجد قيد الإنجاز، وفق منهجية تقدم أهداف هذه الأعمال، والإشكاليات التي تعالجها، وملخصات للاقتراحات والتوصيات التي تتضمنها.

1. الجمعية العامة

✓ تتألف الجمعية العامة من كافة أعضاء المجلس.

✓ تتداول الجمعية العامة في كل القضايا المعروضة على المجلس من قبل الملك، أو المحالة إليه من طرف الحكومة أو البرلمان، وكذا في كل القضايا التي يدرجها المجلس تلقائيا في جدول أعماله.

(المادة 12 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي)

عقد المجلس خلال سنة 2017، دورتين عاديتين:

- الدورة الحادية عشرة في فبراير 2017، صادقت خلالها الجمعية العامة للمجلس على تقرير المجلس عن «التربية غير النظامية»، ووقفت على النتائج الأساسية ل «البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2016»؛ كما تدارست الاستراتيجية التواصلية الجديدة للمجلس؛ وقامت بتجديد انتخاب اللجان الدائمة ورؤسائها ومقرريها، وانتخاب ممثلي الفئات الثلاث المكونة للمجلس لعضوية مكتبه برسم النصف الثاني من الولاية الأولى.
- الدورة الثانية عشرة في يوليوز 2017: خصصت للاستماع إلى عرض وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وتدخل كل من كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني وكاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي حول: «برنامج عمل القطاعات الوزارية لتطبيق الإصلاح التربوي»؛ وصادقت خلالها الجمعية العامة على رأي المجلس حول «التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة»؛ وعلى التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس برسم سنة 2016 ، ووقفت على نتائج تقريرين موضوعاتيين يهمان: «تقييم سلك الدكتوراه» و«تقييم الكليات متعددة التخصصات».

تعد القضايا التي تدارستها هاتان الدورتان قضايا حاسمة وذات أولوية بالنسبة إصلاح المدرسة المغربية، كما شكلت لبنة أخرى في مسار التواصل والتعاون المثمرين مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين

والبحث العلمي، وفرصة مكنت المجلس من الاطلاع على البرامج الحكومية ذات الصلة بتطبيق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

وسيتم التفصيل في هذه الأعمال، لاحقا، أثناء استعراض أعمال اللجان ومجموعات العمل الخاصة.

2. مكتب المجلس

يضطلع مكتب المجلس، الذي يجتمع بصفة منتظمة وكلما اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من رئيسه، بمساعدة الرئيس في إعداد وتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس.

(المادة 15 من القانون رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي)

عقد مكتب المجلس، باعتباره هيئة منتخبة من قبل الجمعية العامة، 14 اجتماعا من يناير إلى دجنبر 2017 أي ما يقارب 70 ساعة اشتغال. انكب خلالها على تدارس مشاريع الآراء والتقارير والدراسات المنجزة من قبل لجان المجلس والهيئة الوطنية للتقييم لديه. كما أسهم بفعالية في التحضير لدورتي المجلس المشار إليهما أعلاه.

خصص المكتب أعماله لما يلي:

- التحضير الأدبي والمادي لأشغال الدورات 11 و12 وكذا 13 التي انعقدت في يناير 2018؛
- البت النهائي في تقرير المجلس عن «التربية على القيم» بتفويض من الجمعية العامة وبعد مصادقتها المبدئية عليه؛
- اقتراح اللجنة المؤقتة لإعداد مشروع التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس لسنة 2016؛
- البت في جاهزية مشاريع تقارير المجلس التالية، ورفعها إلى الجمعية العامة قصد المصادقة:
  - «برامج التربية غير النظامية»؛
  - «تأهيل مهن التربية والتكوين والبحث والتدبير وتجديدها»؛
  - «التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة».
  - التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس برسم سنة 2016؛
  - «مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير في النموذج التنموي».
- تدارس التقارير التقييمية التالية واعتمادها:
  - نتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA (الطبعة الثانية)؛
  - تقرير موضوعاتي يهم تقييم سلك الدكتوراه؛
  - تقرير موضوعاتي يخص تقييم الكليات متعددة التخصصات.
- تدارس والمصادقة على مشروع برنامج عمل الهيئة الوطنية للتقييم لسنة 2018؛
- البت في جاهزية المشاريع التالية:

- مشروع برنامج عمل المجلس لسنة 2018؛
- مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2018؛
- توجهات إعداد برنامج عمل المجلس برسم سنة 2018؛
- مشروع أرضية اللقاءات الجهوية المقبلة المزمع تنظيمها؛
- تدارس مشروع الندوة السنوية للمجلس (في موضوع الابتكار).

- تدارس الاستراتيجية التواصلية للمجلس؛
- تدارس الخلاصات الأساسية المرتبطة بتقييم سير المجلس خلال النصف الأول من الولاية الأولى.
- الوقوف المرحلي على تقدم إنجاز مشاريع التقارير المدرجة في برنامج عمل المجلس؛
- دراسة الترشيحات المعبر عنها من قِبل أعضاء المجلس لعضوية اللجان الدائمة برسم النصف الثاني من الولاية الأولى للمجلس.

3. اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة

1.3. اللجان الدائمة

تعد اللجان الدائمة من الهيئات الأساسية المنبثقة عن الجمعية العامة للمجلس، وهي الميسر لتحضير مداولات هذه الجمعية العامة فيما يتعلق بالمواضيع والقضايا المحالة إليها من قبل مكتب المجلس، أو تلك المدرجة في برامج عملها المتضمنة في برنامج عمل المجلس.

وتشكل هذه اللجان، فضاءات لتكريس تعددية الرأي وحفز الذكاء الجماعي داخل المجلس، خاصة بالنظر لدورها الوازن في تحضير مشاريع المجلس الاستشارية والاقتراحية بدعم من بنيات التدبير والبحث والتقييم لدى المجلس.

عقدت اللجان الدائمة في المجمل 157 اجتماعا في الفترة ما بين يناير ودجنبر 2017، أي ما يقارب 470 ساعة اشتغال.

يجدر التأكيد على أن لجان المجلس تحظى بدعم متواصل يتولى جوانبه العلمية قطب الدراسات والبحث وتستجيب لحاجاته التقييمية الهيئة الوطنية للتقييم كلما طُلِب منها ذلك، إلى جانب التيسير التنظيمي واللوجيستيكي والتنسيقي لأشغالها من قبل الأمانة العامة للمجلس.

استندت اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة في إنجاز مهامها على المنهجية والأعمال التالية:

- الموجهات المتضمنة في المحددات المرجعية الخاصة بمعالجة كل موضوع المعتمدة من قبل المكتب؛
- الاجتماعات المتواصلة (بمعدل اجتماعين كل شهر)؛
- أوراق العمل الداخلية؛
- التقارير والأعمال التقييمية التي تجزها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس؛

- جلسات الاستماع والتشاور مع الفاعلين، والمتخصصين، والخبراء، والمسؤولين المعنيين بالقضايا التي تنكب عليها كل لجنة وكل مجموعة عمل؛
- ورشات العمل التخصصية لتعميق التشخيصات والتفكير والاقتراح؛
- أعمال الخبرة (الدراسات الميدانية؛ الدراسات المقارنة؛ التحليل الوثائقي والإحصائي...).

1.1.3. اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية

تضطلع هذه اللجنة، على الخصوص، بدراسة القضايا ذات الصلة بضمان حق التربية للجميع، وبولوج جميع المواطنات والمواطنين بفرص متكافئة، إلى التربية والتكوين، وبالتعليم عن بعد، والتعلم مدى الحياة، وبمحاربة الأمية والتربية غير النظامية...

عقدت هذه اللجنة ما مجموعه 19 اجتماعا خلال سنة 2017، بما يعادل 57 ساعة اشتغال؛ حيث ركزت عملها خلال هذه المدة على معالجة موضوع التعليم الأولي.

انتهت أشغالها إلى بلورة مشروع رأي (رقم 2017/3) في موضوع «**التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة**»، صادقت عليه الجمعية العامة في الدورة 12 المنعقدة في يوليوز 2017.

وهو رأي يضع ولوجَ التعليم الأولي في جوهر تحقيق المساواة، ويقع في صلب كل من الرافعتين الأولى والثانية في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

وبالنظر لأهمية هذا الرأي في مسار إصلاح مسار المنظومة التربوية، تقدم هذه الحصيلة، بصورة مركزة، الهدف والإشكالية وملخصاً للاقتراحات والتوصيات الواردة في التقرير المذكور.

الهدف:

- وضع منظور إصلاحي شامل، بقطائع نوعية، يضمن ولوج كافة الأطفال المتراوحة أعمارهم من أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر، دون أي تمييز، إلى تعليم أولي، عصري وذي جودة وجذاب، وذلك في أفق العشر سنوات المقبلة، ومن ثم، تمكين الطفل من ولوج الطور الابتدائي وهو يمتلك كافة الشروط المؤهلة للإدماج والنجاح.

الإشكالية:

- الواقع الحالي لهذا الطور من التعليم الذي يكشف عن عوائق متعددة تهم التعميم والإنصاف والنموذج البيداغوجي والجودة والحكامة والتمويل. ومن أبرز تجلياتها التفاوتات القائمة بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المؤسسات نفسها، وبين الإناث والذكور، بما في ذلك الأطفال في وضعية صعبة؛ مما يؤدي إلى إقصاء أعداد جِدّ مهمة من الأطفال الصغار من هذه التربية، ويُخل بمبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والحق في الولوجية للجميع.

ملخص الاقتراحات والتوصيات:

- تعميم إلزامي ومتدرج لتعليم أولي مجاني وذي جودة، أساسه منظور تربوي مُجدِّد، ينبني على ثلاثة مكونات رئيسة: مؤسساتية، وبيداغوجية، وتنظيمية؛

- إلزامية التعليم الأولي في أفق تعميمه في العشر سنوات القادمة؛
- توحيد التسمية، بجعل هذا الطور التربوي قائما على منظور مُجَدِّد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولي، لدى كافة المتدخلين، على خلاف التصنيف الحالي: تعليم أولي تقليدي؛ تعليم أولي عصري؛ تعليم أولي عمومي؛
- توحيد الإشراف، وفق إطار مؤسسي قائم على الحكامة الجيدة، يتمحور حول المصلحة الفضلى للطفل في مرحلة التعليم الأولي؛
- مراجعة شاملة للنصوص القانونية والتنظيمية الحالية بجعلها تتلاءم مع المنظور التربوي المُجَدِّد؛
- ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي في إطار سيرورة تربوية متكاملة؛
- اعتماد منظور تربوي مُجَدِّد ومتكامل، مبني على أرضية علمية، يتجسد فعليا في: الغايات، الأهداف، مجالات التخصص، مهننة التكوين، البرامج والمنهاج والوسائط، اللغة، التربية الأسرية؛
- وضع سُلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة؛
- جعل تمويل التعليم الأولي استثمار ذو مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة، وهو بذلك، بحاجة إلى موارد مالية كافية.

وقد نظمت اللجنة لقاء تواصليا حول هذا الرأي، وتقديمه للصحافة الوطنية والفاعلين في المنظومة التربوية والرأي العام.

2.1.3. اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين

تهتم هذه اللجنة بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ ولاسيما هيكلة المنظومة الوطنية والجهوية والمحلية، والتدبير اللامتمركز واللامركزي، وأنظمة المعلومات، والقيادة، والتمويل، والشراكة...

انصب اشتغال هذه اللجنة، التي عقدت ما مجموعه 27 اجتماعا، بما يعادل 81 ساعة اشتغال، طيلة سنة 2017 على معالجة موضوع «الحكامة الترابية للمنظومة التربوية»؛ حيث أفضت أشغالها إلى إعداد تقرير عن «الحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة».

وفيما يلي عرض موجز لهدف وإشكالية التقرير المذكور، وملخص الاقتراحات والتوصيات الواردة فيه.

<u>الهدف:</u>

إعطاء بعد جديد للحكامة الترابية لمنظومة التربية والتكوين، يجمع بين الحكامة التربوية الهادفة إلى تطوير نجاعة السياسات العمومية، وترشيد إدارة المؤسسات والارتقاء بالعلاقات بين الفاعلين ومختلف الشركاء إلى مستوى المساهمة في اتخاذ القرار، والحكامة الترابية، الذي يروم توزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية ومختلف مكونات التنظيم الترابي في أفق الجهوية المتقدمة، انطلاقا من الرؤية الاستراتيجية للمجلس 2015-2030، ولاسيما الرافعة الخامسة عشرة التي تم تخصيصها لحكامة المنظومة التربوية، على أساس:

- اعتبار الجهوية المتقدمة هدفا عاما للتنظيم الترابي للمملكة؛
- الانطلاق من واقع التنظيم الترابي الحالي للمدرسة في علاقته مع اللامركزية؛

- استشراف أفق انسياقه مع تطوير اللامركزية الترابية عامة والجهوية بالخصوص؛
- استثمار جميع أساليب التدبير الترابي عن قرب باعتبارها من مقومات الحكامة التربوية ومن دعامات التنظيم الترابي اللامركزي.

الإشكالية:

- يسعى التقرير إلى معالجة الإشكالية المرتبطة بسؤال الارتقاء بحكامة منظومة التربية والتكوين، ولاسيما مظاهر التشتت القائم فيما يتعلق بالتنظيم الترابي لهذه المنظومة، ضمن المجهود الوطني الرامي إلى تطوير اللامركزية واللاتمركز والجهوية المتقدمة باعتبارها مرتكزات دستورية للديمقراطية الاجتماعية التشاركية، كما يتناول إشكالية حكامة المدرسة في علاقتها بالتنظيم الترابي، في اتجاه التأسيس للحكامة الترابية لمنظومة التربية والتكوين بالمغرب.

ملخص الاقتراحات والتوصيات:

- يقترح التقرير توصيات، يراها المجلس كفيلة بالارتقاء بحكامة المنظومة التربوية على المستوى الترابي وأدائها ومردوديتها، والرفع من وتيرة الإصلاحات الجارية والمرتقبة في أفق الجهوية المتقدمة والمتمثلة، على الخصوص، في:

- تأمين تماسك المنظومة على المستوى المركزي وملاءمتها مع متطلبات الجهوية المتقدمة واللامركزية الترابية؛
- وضع خطة معلنة للانتقال بمنظومة التربية والتكوين من إطار اللامركزية الوظيفية إلى التنظيم الترابي القائم على الجهوية المتقدمة واللامركزية الترابية في أفق 2030؛
- الارتقاء بالحكامة التربوية بجميع مقوماتها، عبر تعزيز الاستقلالية في التدبير، وتطوير المشاركة في القرار؛
- جعل الإدارة الرقمية في صلب سيرورات الحكامة الترابية للمنظومة.

كما شرعت اللجنة خلال سنة 2017 في الاشتغال على موضوع «الشراكة المؤسساتية لفائدة المدرسة المغربية» استنادا إلى الأعمال والدراسات السابقة التي أنجزها المجلس وورشات العمل الموضوعاتية التي نظمتها اللجنة طيلة هذه المدة (الجماعات الترابية؛ المجتمع المدني؛ الجامعات العمومية والخاصة) وذلك في أفق إعداد مشروع رأي في الموضوع.

3.1.3. اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

تختص هذه اللجنة، خصوصا، بأسس وغايات ووظائف منظومة التربية والتكوين، وتقويم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات وتدريس اللغات ولغات التدريس، والتكوين والنماذج والمقاربات البيداغوجية، والوسائط التعليمية، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي وأنظمة الامتحانات والتقويم الدراسي...

عقدت هذه اللجنة ما مجموعه 21 اجتماعا، أي ما يعادل 63 ساعة اشتغال، طيلة سنة 2017؛ حيث واصلت، خلال الأشهر الأولى من 2017، تحت إشراف مكتب المجلس، استكمال تقريرها عن «التربية على القيم في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي»، الذي كان قد حظي بمصادقة الجمعية العامة في أواخر سنة 2016، وذلك عبر إدراج الملاحظات والاقتراحات والتعديلات التي انتهت إليها مداولات الجمعية العامة حول هذا المشروع.

وفيما يلي عرض موجز لهدف وإشكالية التقرير المذكور، وملخص للاقتراحات والتوصيات الواردة فيه.

الهدف:

بناء رؤية واضحة ومنظور بمداخل متكاملة للتربية على القيم بالمدرسة المغربية، في تقاطع وانسجام مع بناء المعارف والمهارات والتمكن من اللغات، بهدف تمكين المنظومة التربوية من تعزيز الاضطلاع بإحدى وظائفها الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتربية، ومساعدتها على الارتقاء المستمر بجودة نسقها التكويني، في تكامل بين بناء المعارف وتنمية المهارات وترسيخ القيم؛ وكذا تعزيز قدرة المدرسة على تمكين المتعلمين والمتعلمات من الاندماج السوسيو ثقافي والقيمي، وتطوير أساليب عملها التربوي ونظام العلاقات داخل فضاءاتها، وبين مؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي ومحيطها، على نحو يرسخ البعد القيمي وثقافة الحقوق والواجبات.

الإشكالية: يمكن تلخيصها في المفارقات التالية:

- عدم وضوح وانسجام منظومة القيم المدرسية، واتساع الهوة بين الخطاب حول القيم والحقوق والواجبات، وبين ضعف الأثر والممارسة الفعلية لها، بالنظر لاستفحال السلوكات اللامدنية المخلة بالقيم داخل المدرسة وفي محيطها؛
- شبه غياب للتقييمات المنتظمة لبرامج التربية على القيم ولأثرها في الممارسات؛
- رهان قوي على أدوار الفاعلين التربويين، مقابل ضعف تكوينهم الأساس والمستمر في مجال القيم والتربية عليها؛
- تأكيد الأدوار الوازنة لمحيط المدرسة في التربية على القيم، مقابل محدودية قدرتها على تنمية الشراكات في هذا الشأن.

ملخص الاقتراحات والتوصيات:

- مجال المناهج والبرامج والتكوينات: اختيار مصفوفة القيم ذات الأولوية وإعداد أطر ودلائل مرجعية؛ وإدماج المقاربة القيمية والحقوقية في المناهج والبرامج؛
- مجال الوسائط المتعددة والفضاء الرقمي: تعزيز أدوار الفضاء الإعلامي والرقمي بالمؤسسات التعليمية في برامج وأنشطة التربية على القيم؛
- مجال الحياة المدرسية والجامعية والممارسات المواطِنة: تعميم الأندية التربوية؛ تنمية روح المبادرة والممارسات المواطِنة في إطار مشروع المؤسسة؛ تمكين المتعلمين(ات) من بنيات وآليات التمثيلية والمشاركة في تدبير الحياة المدرسية والجامعية؛ إرساء آليات للإنصات وللوساطة وتدبير الخلافات والحوار والتفاوض؛
- مجال الفاعلين التربويين: إدماج مؤشرات محددة في التربية على القيم في عمليات ولوج المهن التربوية والتكوينية، أو عند الترشح للمسؤوليات المختلفة؛ تعزيز مناهج التكوين الأساس والمستمر ببرامج ذات الصلة؛ تثمين وتكريم المبادرات المجتهدة في أساليب التربية القيمية؛
- مجال علاقة المؤسسة التربوية بالمحيط والشراكات مع الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني: تجديد صيغ الشراكة والتعاون مع الأسر في مشاريع وبرامج التربية على القيم؛ نهج سياسات التقائية وشراكات مثمرة مع الفاعلين المؤسساتيين، وهيئات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني؛

- مجال البحث العلمي والتربوي: دعم البحث التربوي في قضايا التربية على القيم وإدماجها في المشاريع البحثية؛ تعميم البحوث والدراسات والتقارير الوطنية حول الموضوع، واستثمارها من طرف السياسات العمومية التربوية في تطوير منظومة التربية على القيم؛ بلورة منظومة قيمية داخلية للبحث العلمي؛
- مجال الفئات في وضعية إعاقة، وفي وضعيات خاصة، ووضعية هشاشة: تعزيز سياسة الإنصاف وتعميم التمدرس والتكوين، لفائدة هذه الفئات، وكذا بلورة برامج عمل لفائدة الأطفال والشباب من مغاربة الخارج لتمكينهم من قيم مجتمعهم الأصلي.

وقد نظمت اللجنة لقاء تواصليا حول هذا التقرير خلال سنة 2017، خُصص لتقديم مضامينه إلى الصحافة الوطنية والفاعلين في المنظومة التربوية والرأي العام.

كما شرعت اللجنة منذ الفصل الثاني من سنة 2017 في الاشتغال على مشروع «وضع إطار مرجعي لتقييم ومراجعة وملاءمة المناهج والبرامج والتكوينات»؛ حيث تم اعتماد المحددات المرجعية المؤطرة لمعالجة الموضوع، وعقد سلسلة من جلسات الاستماع والتفكير.

4.1.3. اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير

تضطلع هذه اللجنة على الخصوص بقضايا ولوج مهن التعليم والتكوين والتدبير والتكوين الأساس والمستمر والتنمية المهنية وتدبير المسار المهني...

عقدت هذه اللجنة، خلال سنة 2017، ما مجموعه 23 اجتماعا، بما يعادل 69 ساعة اشتغال؛ حيث أنجزت تقريرا استراتيجيا ذا طابع أفقي عن «مهن التعليم والتكوين والبحث والتدبير»، يجعل من مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المنظومة التربوية، ويقع في صلب الفصل الثاني من الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ويهُمُّ الفاعلين الأساسيين للنهوض باضطلاع المدرسة بوظائفها، بالنظر لدورهم المحوري في إصلاحها. كما يشكل المحورَ الأساس لتحقيق مردوديتها الداخلية والخارجية.

وفيما يلي الهدف والإشكالية، وملخص للاقتراحات والتوصيات الواردة في التقرير المذكور.

الهدف:

يتمثل الهدف الأساس من التقرير في رد الاعتبار لمهن التربية والتكوين، والمزاوجة بين حفز الفاعلين التربويين وحفظ حقوقهم، من جهة، والتزامهم برسالتهم التربوية وواجباتهم المهنية والارتقاء بمهامهم وتمكينهم من الظروف الملائمة والمستلزمات الضرورية لمزاولتهم لهذه المهن النبيلة، وترسيخ البعد القيمي والأخلاقي للممارسات المهنية، وتجديد تصور هذه المهن، من جهة أخرى.

ومن ثم، تمكين المنظومة التربوية الوطنية من فاعلين تربويين ممهنَنين، ومتملكين للكفايات اللازمة وللحس النقدي والثقافي وتوظيفه في تطوير الممارسة المهنية، والانخراط الفعال في برامج الإصلاح، ومنفتحين على التكنولوجيات الرقمية ومستجدات التربية والتكوين.

الإشكالية:

تتضمن الإشكالية المحدَّدة للتقرير العناصر التالية:

- اختلالات متعلقة بمهننة الفاعلين وتأهيلهم، من بين أهم مؤشراتها:

- عدم انتظام التكوينات التأهيلية وضعف بعضها؛
- محدودية التنسيق والتكامل في المهام والأدوار بين المؤسسات التي تتولى التكوين الأساس؛
- ضعف في ملاءمة المواصفات المهنية للفاعلين التربويين؛
- النقص المتزايد في التأطير المهني للفاعلين؛
- ضعف تحصين المهن التربوية من بعض الظواهر المخلة بنبل المهن التربوية وقدسية الفضاء المدرسي؛

• اختلالات تتعلق بالمؤسسة، أهم مظاهرها:

- هيمنة التدبير الممركز؛
- التوزيع الجغرافي اللامتكافئ للموارد البشرية؛
- التفاوت الملحوظ في تحقيق استقلالية وظيفية فعلية للمؤسسات؛
- النقص الكبير في تشبيك العمل التربوي للهيئات محليا وجهويا، وفي الأداء الجماعي والتنسيق بين الفاعلين التربويين؛
- ضعف التفاعل مع محيط المؤسسة؛
- هشاشة بعض البنيات والفضاءات التربوية، وقلة التجهيزات والموارد.

• اختلالات تتعلق بتقييم الفاعلين، أهم تجلياتها:

- الافتقار لمعايير موحدة ودقيقة؛
- غلبة المراقبة التربوية وعدم انتظامها وربطها حصرا بالترقية؛
- نقص شديد في تقييم أداء ومردودية المؤسسات التربوية والهيئات المهنية العاملة بها؛
- غياب عمليات التقييم الذاتي للفاعلين التربويين رغم وجود بنيات مؤسسية يمكنها تأطير هذه العمليات.

ملخص الاقتراحات والتوصيات:

• يقترح التقرير اعتماد إطار استراتيجي للارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير، يقوم على ثلاثة مرتكزات لإطلاق دينامية التغيير، هي:

1) المهننة كشرط لازم لتأهيل الفاعلين التربويين، وفق مواصفات وأدوار وقيم مهنية تستجيب لمتطلبات الجودة وانتظارات المجتمع؛

2) المؤسسة التربوية القائمة على الاستقلالية وثقافة المشروع والتكامل الوظيفي بين المهن وتنمية الحياة المهنية؛

3) التقييم المندمج ومتعدد الصيغ والأساليب.

• على مستوى المقاربة:

- توخي الشمولية في التعاطي مع التوصيات والمقترحات الواردة في التقرير، والحرص على جعل تفعيل مقترحات المجلس مرتكِزا على مقومات التدبير الأمثل، والقيادة الناجعة الواردة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (الرافعة 23)؛

- اعتماد آلية التعاقد حول مشاريع التغيير، علاوة على نهج تدبير قائم على النهج اللاممركز في التدبير والمواكبة والحفز ورصد النتائج والمسؤولية والمحاسبة؛
- تنسيق القطاعات المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، عند إعداد التدابير الإجرائية للتفعيل، مع الوزارات المكلفة بقطاعات إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، والمالية، والأمانة العامة للحكومة؛

• على مستوى التفعيل:

- وضع خطة عمل تمتد على المدى القصير أو المتوسط، يتم تخصيصها للتدابير ذات الأولوية؛
- إطلاق برنامج لتأهيل الفاعلين التربويين المزاولين حاليا بالقطاعين العمومي والخاص، بحسب خصوصيات كل قطاع من قطاعات التربية والتكوين، وتقييمها في ضوء استشراف المهام والأدوار الجديدة للفاعلين، كما بلورها هذا التقرير، وحاجات المنظومة التربوية؛
- العمل على استكمال سد الخصاص فيما يتعلق بالفاعلين التربويين، والحرص على تأمين تدبير أنجع للموارد البشرية المتوفرة محليا وجهويا؛
- تأمين حقوق الفاعلين التربويين المزاولين حاليا بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي، سواء العمومية منها أو الخصوصية؛
- مباشرة تأهيل المؤسسات التربوية؛
- إرساء الشبكات المحلية والجهوية للتربية والتكوين؛
- إطلاق دراسة لرصد حاجات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، من المهن الجديدة في أفق إدراجها ضمن منظومة المهن التربوية.

وقد نظمت اللجنة لقاء تواصليا حول هذا التقرير، خُصِّص لتقديم مضامينه إلى الصحافة الوطنية والفاعلين في المنظومة التربوية والرأي العام.

من ناحية أخرى، شرعت اللجنة في الاشتغال على مشروع تقريرها الثاني، الذي يهم «مهن التعليم والتكوين والبحث»؛ حيث تم اعتماد المحددات المرجعية المؤطرة لمعالجة الموضوع من قبل مكتب المجلس.

5.1.3. اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار

تعنى هذه اللجنة أساسا بمقاربة السياسات العمومية في مجال البحث العلمي والتقني، والابتكار وبنياته، وحكامته وتمويله وتقييمه.

عقدت هذه اللجنة خلال سنة 2017 ما مجموعه 11 اجتماعا، بما يعادل 33 ساعة اشتغال، حيث واصلت أشغالها التحضيرية، تشخيصا واستشرافا، الرامية إلى تعميق التفكير، في أفق بلورة تقرير عن «إصلاح التعليم العالي» وفق المحددات المرجعية المعتمدة من قبل مكتب المجلس، وذلك، في ضوء التوجهات الكبرى الواردة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

يتوخى هذا المشروع تقديم منظور استراتيجي شامل لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في أفق 2030، في مستوياته البيداغوجية والتكوينية والمتعلقة بالبحث العلمي، والجوانب المؤسساتية والتدبيرية والتنظيمية، وأيضا كل ما يخص أساتذة التعليم العالي والحياة الطلابية.

في هذا الإطار، أعدّت اللجنة عددا من الأوراق العلمية الداخلية، لتحديد العناصر المؤطرة لتعميق التفكير في الأسئلة المتصلة، على الخصوص، بالبحث العلمي، ووضع الأستاذ الباحث، والحياة الطلابية، والتمويل.

6.1.3. اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

تهتم هذه اللجنة بظروف التمدرس والتكوين والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والحياة المدرسية والجامعية، وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

عقدت هذه اللجنة خلال سنة 2017 ما مجموعه 23 اجتماعا، أي ما يعادل 69 ساعة اشتغال؛ حيث أنجزت تقريرا عن «التربية غير النظامية». بالنظر للطابع الإشكالي الذي ينطوي عليه هذا الموضوع، والذي يستلزم إيجاد حلول حاسمة له في أفق زمني محدود ومعقول، ضمانا للإنصاف والمساواة في التربية والتعليم والتكوين لفائدة جميع الأطفال، مع التأكيد على أن الفضاء الطبيعي للتعلم والتكوين هو المدرسة النظامية.

وفيما يلي استعراض موجز للهدف والإشكالية، وملخص للاقتراحات والتوصيات الواردة في التقرير المذكور.

الهدف:

يتمثل الهدف الأساس من هذا التقرير في تحقيق نفَس أقوى وأكثر نجاعة لاستيفاء مهام التربية غير النظامية في أفق سنة 2025، من أجل إعادة إدماج الفئات المستهدفة بهذه البرامج في التمدرس النظامي، وكذا استهداف الإقرار المستدام لتربية نظامية متاحة لجميع الأطفال، على أساس الإنصاف والمساواة، والاستفادة من تعليم ميسَّر وذي جودة، في استحضار لأحكام الدستور، وتوجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

الإشكالية:

حدد التقرير الإشكالية الرئيسية للموضوع في الحالة غير الطبيعية لهذه البرامج، والتي تعد من تجليات اختلالات المنظومة التربوية وفشلها في تعميم التعليم وفي وقف الهدر المدرسي، علاوة على اتسامها بضعف المردودية الداخلية والخارجية، وتحَوُّلها التدريجي إلى قطاع موازٍ للمدرسة النظامية، يتسع ويحقق تضخما مُضطردا، وينتقل، على نحو تصاعدي، من موقع برامج مؤقتة استدراكية إلى شبه منظومة قائمة على هامش المدرسة النظامية.

ملخص الاقتراحات والتوصيات:

- إدراج برامج التربية غير النظامية ضمن المهام الأساسية للمدرسة النظامية، عبر وضع تنفيذِ هذه البرامج في صميم مسؤولية فضاءات المدرسة النظامية إلى حين إتمام مهامها الاستدراكية والإدماجية؛
- تجديد الأهداف ومقاربة الاستهداف من خلال برنامج عمل لتحقيق أهدافه عبر إنجاز إحصاء شامل لجميع الأطفال المعنيين الموجودين خارج المدرسة، واستكمال استدراك تمدرسهم خلال مدة أقصاها سنة 2025؛
- ملاءمة الهندسة البيداغوجية من خلال تمكين تلميذات وتلاميذ التربية غير النظامية من الاستفادة من نفس مقومات النموذج البيداغوجي المتضمَّن في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ولاسيما الهندسة اللغوية الجديدة؛
- تقوية التأطير عبر التكوين، واستثمار الكفاءات من مُدرّسي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي، وتشجيعهم على الاضطلاع بمهمة تأطير برامج الاستدراك، مقابل حوافز مادية مناسبة، وتكوين تكميلي وظيفي؛

- تطوير نظام التقييم البيداغوجي والامتحانات، والعمل بآلية التتبع والتوجيه المنتظم، في اتجاه الاعتراف بالمكتسبات المؤهِّلة لإعادة الإدماج في كل مستوى دراسي أو تكويني نظامي مستقبِل للأطفال المعنيين؛
- إرساء شراكات مع الجماعات الترابية، وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، قصد تيسير إسهامها في هذه البرامج؛
- إرساء نموذج نوعي للشراكة مع مؤسسات التعليم والتكوين الخاصّين من أجل تشجيع إسهامهما في جهود التربية غير النظامية، وفي إدماج جزء من تلاميذهما في مؤسساته طبقا لمبدأي التضامن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؛
- اعتماد نموذج للشراكة مع النسيج الاقتصادي وتمثيلياته المهنية والاجتماعية، قصد إشراك المقاولات في تكوين اليافعين ذوي التوجيه المهني من بين تلاميذ التربية غير النظامية، والإسهام عبر التدريب الميداني في إعدادهم للحياة المهنية؛
- الرفع من التمويل واستكشاف سبل جديدة لتنويع مصادره، ورصد الاعتماد المالي السنوي الكافي ضمن الميزانية المخصصة لهذه البرامج، بشكل يراعي تحقيق الأهداف الجديدة المقترحة في هذا التقرير، في المدى الزمني المحدد لها (أفق 2025)؛
- تقريب التكلفة الفردية السنوية للمستفيدين من هذه البرامج من السقف المعياري المعمول به في التعليم الإلزامي، مع التأكيد على أن التمويل المقصود يتعلق بضمان التغطية اللازمة لتكاليف الوظيفة الاستدراكية والإدماجية المؤقتة لهذه البرامج، وتسهيل إتمامها لهذه المهمة في الأجل المذكور، وليس لإدامتها؛
- إرساء نظام للتتبع اليقظ والتقييم المنتظم بمؤشرات تنسجم مع الضوابط المعمول بها في التعليم النظامي خلال المدى الزمني المؤقت لهذه البرامج.

كما شرعت هذه اللجنة في إنجاز الأشغال التحضيرية في أفق إعداد:

- o مشروع تقرير عن «جمعيات أسر التلاميذ فاعل أساس في الارتقاء المستمر بالشأن التربوي»؛
- o ومشروع تقرير عن «الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية».

2.3. مجموعات العمل الخاصة

إلى جانب اللجان الدائمة، واصلت مجموعات العمل الخاصة الثلاث، التي أحدثتها الجمعية العامة في نهاية 2015، أعمالها قصد تعميق التفكير في القضايا المسندة إليها.

ويجدر التذكير بأن مجموعات العمل الخاصة قد أحدثت مراعاة للطابع الوازن للقضايا تم تكليفها بالاشتغال عليها، وهي قضايا مكملة للرؤية الاستراتيجية للإصلاح، تهم اقتراح خارطة طريق لإصلاح كل من التكوين المهني، والتعليم الديني، والتعليم والتكوين الخاصين.

1.2.3. مجموعة العمل الخاصة بالتكوين المهني

أُحدِثت مجموعة العمل الخاصة بالتكوين المهني للقيام بمهمة استشراف آفاق تطوير منظومة التكوين المهني في اتجاه تحقيق التوجهات التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية من خلال بلورة مقترحات وتوصيات تتعلق بهذا المكون من مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، سواء فيما يتعلق بالعرض التكويني للتكوين المهني، أو الجوانب المتعلقة بالحكامة، أو بالمقاربات المعتمدة والمضامين التكوينية، او بالعلاقة مع باقي المكونات.

تعمل هذه المجموعة على استكمال مشروع تقريرها عن إصلاح التكوين المهني. ويتعين أن يستند هذا العمل على التوجهات المتضمنة في الورقة المؤطرة لهذا الموضوع، المعتمدة من قبل مكتب المجلس في فبراير 2016. ومن أهم عناصر هذه الورقة:

■ **بعض الأسئلة المهيكلة لمعالجة الموضوع:**

- سؤال الدمج العضوي للتكوين المهني في التعليمين المدرسي والعالي، وبالتالي خلق نظام فعال للجسور والممرات بين مختلف أسلاك المنظومة الوطنية للتربية والتكوين ومستوياتها؟
- سؤال توسيع الطاقة الاستيعابية، في اتجاه تحقيق مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي وتكافؤ الفرص في مجال التكوين المهني؟
- سؤال وضع نظام مرن للتوجيه والاعلام المهنيين، يعمل في الاتجاهين: بين التعليم المدرسي والتكوين المهني، وبين هذا الأخير والتعليم العالي؟
- سؤال جودة منظومة التكوين المهني، على مستوى مؤهلات المكونين ونجاعة المقاربات البيداغوجية المعتمدة؟
- سؤال علاقة التكوين المهني بالتعليم التقني؟
- سؤال موقع اللغات في العملية التكوينية؟
- سؤال ملاءمة العرض التكويني، والرفع من قدرته على التكيف مع الحاجات من الأطر التقنية والمتخصصة المتوسطة والعليا، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي؟
- سؤال سبل استشراف مهن الحاضر والمستقبل، ومسايرة مستلزمات الأوراش التنموية الكبرى والمهن الجديدة للبلاد؟
- سؤال إرساء حكامة داخلية جيدة لمنظومة التكوين المهني، وكذا سبل تقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين وتوثيق العلاقة بالنسيج الاقتصادي والمقاولاتي؟

■ **النتائج المستهدفة:**

- تعميق التشخيص بخصوص مختلف الجوانب المرتبطة بمنظومة التكوين المهني، مع القيام تقييم أولي للاستراتيجيات التي أعدتها القطاعات المعنية؛
- القيام بدراسة مقارنة لبعض النماذج والتجارب الدولية الناجحة في مجال التكوين المهني؛
- بلورة مقترحات استشرافية لتطوير التكوين المهني وترسيخ موقعه المحوري داخل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

2.2.3. مجموعة العمل الخاصة بالتعليم الديني

أُحدِثت مجموعة العمل الخاصة بالتعليم الديني قصد القيام بتعميق تشخيص مكونات التعليم الديني ببلادنا من حيث مكتسباتها واختلالاتها والتحديات التي تواجهها، ومن ثم بلورة مقترحات استشرافية للارتقاء بهذا النوع من التعليم، في استحضار للتوجهات الكبرى للرؤية الاستراتيجية ولمبادئها الناظمة: الانصاف؛ الجودة؛ الارتقاء الفردي والمجتمعي.

واصلت هذه المجموعة أشغالها من أجل إعداد تقريرها عن «التعليم الديني بالمغرب». ويتعين أن يستند هذا العمل على التوجهات المتضمنة في الورقة المؤطرة لهذا الموضوع، المعتمدة من قبل مكتب المجلس في فبراير 2016. ومن أهم عناصر هذه الورقة:

■ **بعض الأسئلة المهيكلة لمعالجة الموضوع:**

المدخل الأساس: معالجة الموضوع وفق مقاربة مؤسساتية نسقية تنظر إلى مؤسسات التعليم الديني من الزوايا التالية:

- سؤال حكامة التعليم الديني: الفاعلون المؤسساتيون؛ المتدخلون؛ التدبير؛ تكامل أدوار المؤسسات؛ الجسور والممرات؛ نظام التقييم والإشهاد؟
- سؤال النموذج البيداغوجي من حيث: غايات ووظائف التعليم الديني؛ الجودة؛ تكامل أدوار مكونات ومستويات مؤسسات التعليم الديني؛ التوجيه؛ الانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟
- سؤال الفاعلين التربويين: الكفايات المهنية؛ التكوين؛ التنمية المهنية؛ الأدوار؛ المهام؟
- سؤال تنمية البحث العلمي في مجال التعليم الديني؟
- سؤال انفتاح وتفاعل مؤسسات التعليم الديني مع المحيط: الإعلام الديني؛ التنشيط والتأطير الثقافي الديني؛ المجتمع المدني؛ محاربة الأمية؟
- سؤال العلاقة بين التعليم الديني والتعليم العام؟
- سؤال علاقة هذا النوع من التعليم بسوق الشغل؟
- سؤال تقييم التعليم الديني: المردودية الداخلية والخارجية؟

■ **النتائج المستهدفة:**

- تعميق التشخيص: المكتسبات والاختلالات والتحديات؛
- القيام بدراسة مقارنة لبعض نماذج التعليم الديني عبر العالم؛
- بلورة مقترحات استشرافية للارتقاء بالتعليم الديني في المغرب، في استحضار للتوجهات الكبرى للرؤية الاستراتيجية ولمبادئها الناظمة: الانصاف؛ الجودة؛ الارتقاء الفردي والمجتمعي.

3.2.3. مجموعة العمل الخاصة بالتعليم والتكوين الخاصين

أُحدِثت هذه المجموعة قصد تشخيص واقع التعليم والتكوين الخاصين بالمغرب، وتحديد النماذج والممارسات الجيدة في هذا المجال، من أجل الانتهاء إلى اقتراحات عملية، تتعلق بتفعيل التوجهات الكبرى المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وبلورة أسس ومعايير نموذج اقتصادي للاستثمار في التعليم والتكوين الخاصين.

واصلت هذه المجموعة أشغالها؛ حيث شرعت، بدعم من قطب الدراسات والبحث، في أعمال صياغة مشروع رأي، ومشروع تقرير مصاحب لهذا الرأي. ويتعين أن يستند هذا العمل على التوجهات المتضمنة في الورقة المؤطرة لهذا الموضوع، المعتمدة من قبل مكتب المجلس في فبراير 2016. ومن أهم عناصر هذه الورقة:

■ **بعض الأسئلة المهيكلة لمعالجة الموضوع:**

- سؤال ضمان التزام التعليم والتكوين الخاص بمبادئ الخدمة العمومية والخيارات الناظمة لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؟
- سؤال مستلزمات وضمانات الارتقاء بالتعليم والتكوين الخاص إلى مستوى شريك فعلي للتعليم العمومي؟
- سؤال مقومات الضبط ومراقبة الدولة لعمل القطاع الخاص للتربية والتكوين باعتباره شريكا لتعليم العمومي؟
- سؤال التأطير التشريعي والتنظيمي وتوفير تصور دقيق للتعليم العالي الخاص الذي يتسم بتعدد نماذجه ومؤسساته (نموذج خاص ربحي يتعامل مع التعليم والتكوين بوصفه خاضعًا للمبادرة الخاصة يستهدف الطلبة القادرين على الأداء؛ ونموذج غير ربحي تمثله بعض الجامعات؛ ونموذج مُتكون من فروع لجامعات ومدارس دولية...)؟
- سؤال تشجيع التعليم والتكوين الخاص التعاقدي؟
- سؤال افتحاص وتقييم التعليم والتكوين الخاص؟

■ **النتائج المستهدفة:**

- وضع تشخيص لواقع التعليم والتكوين الخاص؛
- تحديد النماذج والممارسات الجيدة في هذا المجال؛
- تدقيق اقتراحات عملية تتعلق بتفعيل التوجهات الكبرى المتضمنة في الرؤية الاستراتيجية (الرافعة 8 – الفصل الأول للرؤية)؛
- بلورة أسس ومعايير نموذج اقتصادي للاستثمار في التعليم والتكوين الخاص.

III. المهمة التقييمية

تتولى الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس إنجاز تقييمات شمولية، أو قطاعية أو موضوعاتية للسياسات والبرامج العمومية في ميادين التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتكوين المهني، مع تقدير نجاعتها البيداغوجية والمالية، بالنظر إلى الأهداف المرسومة لها، وذلك بالاستناد إلى المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا المجال.

لهذه الغاية، تقوم الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بما يلي:

- إنجاز تقديرات إجمالية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين خلال أسلاك التكوين وكذا كيفيات مراقبتها؛
- تقييم المزايا التي تعود بالنفع على الأمة من منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بالنظر إلى المجهود المالي المبذول لفائدتها، وبالنظر إلى متطلبات نجاعة وفعالية الإنفاق في ميدان التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تقدير تطور المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتكوين الأطر وتحسن جودة الخدمات المقدمة للتلاميذ والطلبة؛
- تطوير كل أدوات التقييم التي تسهم في تمكينها من الأداء الأمثل لوظائفها، وتدعيم البحث العلمي في هذا الميدان.

تحتل التقييمات الشمولية والقطاعية والموضوعاتية، علاوة على دورها في ترسيخ ثقافة التقييم التي حرص المجلس على إرسائها وتنميتها منذ تنصيبه، مكانة وازنة في أعمال المجلس، بالنظر لأهميتها الحاسمة في تتبع أوراش الإصلاح، وفي المساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسات العمومية المرتبطة بميادين التربية والتكوين والبحث العلمي وفي الارتقاء المستمر بالمنظومة التربوية، إلى جانب توفير سند علمي لأعمال المجلس الاستشارية والاقتراحية والاستشرافية.

1. التقييمات المنجزة سنة 2017 والمنشورة

1.1. تقييم سلك الدكتوراه

الأهداف:

يهدف تقرير سلك الدكتوراه، إلى تسليط الضوء على هذا الطور باعتباره سلكا دراسيا ذا مكانة بارزة، يتوج بأعلى شهادة في المسار الجامعي، ومشتلا لإنتاج الباحثين، ومرتكزا لتنمية البحث العلمي، ومنفذا لتشغيل الخريجين.

المنهجية:

يقدم هذا التقييم وصفا لمنظومة البحث العلمي الوطني، ويسائل مكانة سلك الدكتوراه في إطار هذه المنظومة في علاقته مع الأرضية التشريعية والسياسة العمومية، كما يناقش إطاره التنظيمي والنموذج المفاهيمي الخاص به.

يتناول التقرير تحليلا كميا لتطور أعداد طلبة سلك الدكتوراه، وعدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

من ثم، يقدم هذا التقرير إجابات عن التساؤلات التالية:

- ما غاية سلك الدكتوراه في المغرب وما مذهبه؟
- ما هي مكانته وما مدى ملاءمته مع نظام البحث العلمي؟
- ما هو تنظيمه الإداري ونمط اشتغاله؟
- هل يشتغل سلك الدكتوراه بطريقة منغلقة أم مُنفتحة؟
- ما نجاعة سلك الدكتوراه بالمغرب مقارنة مع دول أخرى؟
- ما هو أثر منح التفوق الأكاديمي على إقبال الطلبة في سلك الدكتوراه؟
- ما هي آفاق فرص الشغل لخريجي سلك الدكتوراه في أفق 2030؟

النتائج:

فيما يخص النتائج التي وصل إليها هذا التقييم، فإن سلك الدكتوراه، يصب في البحث العلمي استجابة لمصلحة بناء مجتمع المعرفة ولمتطلبات الجهات خدمة للجهوية الموسعة. علاوة على ذلك أن سلك الدكتوراه يحتاج إلى جذب طلبة أكفاء وتطوير إمكانيات تبادلاتهم وحركيتهم، وطنيا ودوليا، داعيا إلى تعزيز القطاع الخاص وذلك بتحفيزه ليلعب دوره الحقيقي في بناء اقتصاد المعرفة.

يختتم التقرير بتقديم تقدير توقعي للحاجيات المحتملة في الدكاترة في القطاعين العام والخاص، انطلاقا مما حددته الرؤية الاستراتيجية من حاجيات تتعلق بالأساتذة الباحثين.

2.1. تقرير موضوعاتي حول تقييم الكليات متعددة التخصصات

الهدف:

إبراز خصوصية هذا النموذج من الكليات، من خلال البحث في دواعي إحداثها، وكذا توسع نظام التعليم العالي خلال العقدين الأخيرين، بهدف الوقوف على الضرورات والحتميات التي كانت وراء هذا التوسع على المستوى الترابي.

المنهجية:

يصف التقرير تموقع الكلية متعددة التخصصات ضمن النظام الجامعي، والمكانة التي تحتلها اليوم من حيث عدد الطلبة، وعدد المتخرجين، وعروض التكوين، والتأطيرين البيداغوجي والإداري.

النتائج:

- وصف نموذج الكلية المتعددة التخصصات كما هي اليوم، لتحديد تطورها في سياق الكثافة الطلابية للجامعات. وفق المواصفات التي حددها هذا النموذج من خلال التوجهات والمبادئ التي تأسس عليها وهي تعددية التخصصات، والاستقطاب المفتوح والقرب الترابي؛
- تقدير الأثر السوسيو-اقتصادي لهذه الكليات على المدن والمحيط الذي أحدثت فيه؛
- تحليل الرهانات الرئيسية التي تواجهها الكليات متعددة التخصصات في سياق نظام الاستقطاب المفتوح؛
- الدعوة إلى إعادة التفكير في نموذج الكليات متعددة التخصصات في إطار سياسة شاملة وتعددية للاستقطاب المفتوح لهذه الكليات، وإعادة تنظيمها أخذا بعين الاعتبار بعد المهننة وتعددية التخصصات. علاوة على ضرورة مراجعة سيرورة التوسع الحالية لهذا النظام استنادا إلى مؤشرات ذات صلة؛ إذ هناك جهات في حاجة ماسة إلى جامعات في حين لا تحتاج أخرى إلى إنشاء مؤسسات جديدة.

3.1. تقييم تأثير تدريس اللغة العربية على التمكن من اللغة والثقافة عند الجالية المغربية المقيمة بالخارج

يستهدف هذا البرنامج الذي أنجزته مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، الشباب البالغين أكثر من 17 سنة واللذين استفادوا من برنامج ELCO سابقا. أما من حيث الإقامات بأرض الوطن الأصلي، فإن برنامج التقييم يهتم بالشباب في سن تفوق 17 سنة (والمقيمين بكل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا) واللذين شاركوا في رحلات ثقافية إلى المغرب.

الهدف:

- تقديم نتائج الدراسة، التي أجريت في موضوع تقييم أثر تدريس اللغة العربية على مستوى امتلاك اللغة والثقافة الأصلية لدى الجالية المغربية الأصل والمقيمة في الخارج، على الخصوص، بثلاثة بلدان، وهي: فرنسا، بلجيكا وألمانيا.
- تقدير أثر تعلم اللغة العربية على أبناء الجالية المغربية بالخارج، وكذا تعزيز روابط الهوية لديهم مع البلد الأصل، وذلك من خلال تقييم معارفهم عن ثقافة وتاريخ ومنظومة القيم ببلدهم الأصل، وتقدير مدى ارتباطهم بهذا البلد الأصلي والمحفزات الاجتماعية والهوياتية اتجاهه.

المنهجية:

أنجز هذا البحث الميداني بواسطة عيّنة عددها 1160 مستفيدا بكل من برنامج تعلم اللغة العربية والإقامة في البلد الأصل، وتم استجواب 1272 مستفيدا أي نسبة إجابة قدرها 109,60 ٪. وتمت صياغة استمارة للتلميذ، وكانت هي الوسيلة الرئيسية للقياس.

نتائج البحث الميداني:

أفضى هذا البحث إلى تبيان ما يلي:

- 68 ٪ من المستفيدين راضين عن تدريس اللغة العربية، أما نسبة المستفيدين الراضين عن التجهيزات لم تتجاوز 26 ٪، و44 ٪ منهم راضين عن الإدارة و46 ٪ عن محتوى الدروس. ولقد فاقت نسبة المستفيدين الذين هم راضون عن مستوى الأساتذة 73 ٪؛
- يقترح 67 ٪ من المستفيدين إدخال تعديلات على دروس البرنامج. والأغلبية تصرح بضرورة تغيير محتوى الدروس (80 ٪) والتجهيزات (76.5 ٪)؛
- ضعف مستوى المستفيدين في اللغة العربية لدى 52 ٪، وبمستوى متوسط لدى 38 ٪. أما اللغة الدراجة فهي لغة التواصل المُفضلة والمستعملة عند الإقامة في المغرب (87 ٪)؛
- يُعزز كل من برنامج تدريس اللغة العربية والإقامة في المغرب المهارات اللغوية والروابط مع المغرب؛
- ليس هناك أثر سلبي لكل من برنامج تدريس اللغة العربية والإقامة في المغرب على الإسهام أو الاندماج في بلد الإقامة.

4.1. نتائج تقرير «دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم» TIMSS 2015: نتائج التلامذة المغاربة في الرياضيات والعلوم في سياق دولي

الهدف:

معالجة النتائج التي حصل عليها التلامذة المغاربة في التقييمات الدولية TIMSS المُنجزة سنة 2015. تصدر هذه التقييمات تقريرا يتناول تطور المكتسبات؛ أي التقدم المُحرز وكذا الإكراهات التي تعوق تطور مكتسبات التلامذة، وذلك قصد بلورة الاستراتيجيات والمقاربات الملائمة لاتخاذ التدابير الضرورية للرفع من مستوى تحصيلهم.

المنهجية:

يشارك المغرب منذ 1999 في التقييمات الدولية. وغالبا ما تعكس هذه التقييمات ضعف مستوى مردودية المتعلمين المغاربة.

في إطار مهام الهيئة الوطنية للتقييم، فقد قامت بتحليل نتائج تقييم TIMSS التي أُنجزسنة 2015.

ورغم عُدة التقييم التي صاغتها الهيئة في إطار البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات، والتقريرين اللذين صدرا في هذا الصدد، إلا أن نتائج المغرب في التقييمات الدولية لم يسبق أن تناولها أي تقرير وطني. هكذا، سيندرج إصدار تقارير تحليلية لنتائج هذه التقييمات الدولية ضمن برامج عمل الهيئة.

النتائج:

أهم النتائج التي استُخلصت من تحليل نتائج TIMSS لسنة 2015:

- النتيجة التي حصل عليها التلامذة المغاربة أقل من المعدل الدولي، إلا أن هناك تقدما ملحوظا بين سنتي 2011 و2015؛
- لم يصل أكثر من نصف التلامذة المغاربة إلى مستوى الأداء الأدنى؛
- «المنطق»، هو مستوى تعلمي يجد فيه تلامذة السنة الثامنة صعوبة أكثر، وذلك في كل من الرياضيات والعلوم؛
- تمثل نسبة التلامذة الذين يسجلون تأخرا دراسيا في السنة الرابعة والثامنة على التوالي 36 ٪ و44.6 ٪؛
- في السنة الرابعة، لم يستفد تلميذ من أصل ثلاثة من التعليم الأولي. وعامة ما تكون نتائج هؤلاء أضعف مقارنة بالتلامذة الذين استفادوا من التعليم الأولي لمدة ثلاث سنوات أو أكثر؛
- ظروف العمل والمناخ داخل المؤسسة علاوة على المشاكل التي يعانيها المدرسون، تحول دون خلق جو مناسب للتعلم.

5.1. الأطلس المجالي الترابي للتعليم الخصوصي

بعد أن أنجزت الهيئة الوطنية للتقييم نسخة أولى للأطلس، الذي همّ موضوع «التفاوتات الترابية في الولوج إلى المدرسة»، فإن هذه النسخة من الأطلس تعالج موضوع التعليم الخصوصي.

الأهداف:

- تحليل التطور الذي عرفته نسبة القطاع الخاص في التعليم المدرسي على المستوى الوطني بالنسبة لكل أسلاك التعليم: الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، حسب كل سلك بين 2007 و2017 ؛
- تحديد تموقع المؤسسات التعليمية الخصوصية قصد تقدير كثافتها؛
- التعرف على نسبة تغطية القطاع التعليمي الخاص في الجماعات.

2. الأعمال التقييمية المنجزة خلال 2017، المزمع استكمالها في نهاية 2018

1.2. تقرير حول الممارسات البيداغوجية : تقرير تكميلي لتقرير البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة PNEA 2016

يندرج التقرير التكميلي حول الممارسات البيداغوجية، في إطار أشغال تقرير البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة PNEA 2016.

الأهداف:

- التعرف على ممارسات التدريس في علاقتها بتحصيل التلامذة؛
- استخلاص الدروس ذات الفائدة على مستوى تكوين كل من المدرسين والمفتشين.

النتائج المستهدفة:

- التعرف على ممارسات المدرسين في المواد المعنية (اللغتان العربية والفرنسية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والتاريخ والجغرافيا وعلوم الحياة والأرض)، في الجذع المشترك والمشاكل البيداغوجية، التي تطرحها هذه الممارسات من وجهة نظر التلامذة (35000 تلميذ وتلميذة)؛
- تحليل وقياس درجة توضيح الممارسات الفعّالة للمدرسين في مناهج الثانوي التأهيلي؛
- التعرف على ما إذا كانت التوجيهات البيداغوجية، التي تسبق بلورة برامج التكوينات في التعليم وكذلك في الممارسة داخل القسم تأخذ بعين الاعتبار البيانات المُستخرجة من الدراسات حول تحليل الممارسات الناجعة.

2.2. تقييم الإدارة التربوية وعلاقتها بإنجازية المؤسسة

تندرج هذه الدراسة في إطار التقييم الخارجي للمؤسسات المدرسية، إذ أنجزت الهيئة الوطنية للتقييم دراسة حول مدى تأثير كل من الإدارة التربوية وريادة المدير على أداء المؤسسة.

الهدف:

مساءلة المتغيرات التالية:

- الأثر المحتمل لكل من الإدارة التربوية والريادة الإدارية على أداء المؤسسة بالنسبة للنتائج الدراسية والمناخ المدرسي وإشعاع المؤسسة ...؛
- العلاقات الممكن تواجدها بين أداء المؤسسة وأبعاد أخرى، مثل المحيط البيداغوجي والمحيط الخارجي والموارد المخصصة ...؛
- تأثير نمط الإدارة على عمل للمؤسسة ككل.

المنهجية:

أعدت الهيئة الوطنية للتقييم مرجعا تقييميا ينبني على السياق الوطني من جهة، والتجارب الدولية من جهة أخرى، ويُركز على تسيير المؤسسة وريادة المدير.

ويأخذ هذا المرجع بعين الاعتبار الأبعاد المعنية، والتي تم تصنيفها في ثلاث مجموعات:

- سياق المؤسسة: السياق الأصلي للتلامذة والمحيط الداخلي وتموقع المؤسسة والموارد المادية الأصلية وتشكيلة المحيط الخارجي؛
- تدبير المؤسسة وريادة المدير: الريادة (الرؤية والثقافة والقيم والتعبئة)، والتسيير البيداغوجي والتدبير المالي والإداري، ومدى انخراط آباء وأولياء التلاميذ والفاعلين الآخرين؛
- أداء المؤسسة: الأداء المدرسي، والأداء التنظيمي، والدعم الاجتماعي والمدرسي، ومناخ المؤسسة وإشعاعها.

انطلاقا من هذا المرجع، قامت الهيئة ببلورة استمارة نوعية وبطاقة لتجميع البيانات الكمية، موجهة لمديري المؤسسات المدرسية.

العينة المُستهدفة تتمثل في كل المؤسسات المدرسية العمومية (ابتدائي وثانوي إعدادي وتأهيلي) متواجدة في جهة الرباط-سلا-القنيطرة.

تم تمرير هذه الاستمارة خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 6 ماي 2017 بالنسبة للإعداديات والثانويات، ومن 9 إلى 17 ماي بالنسبة للمدارس الابتدائية. وتم تجميع البيانات بفضل واجهة على شبكة الانترنيت Limesurvery في بداية شهر يونيو 2017.

قامت الهيئة بمعالجة البيانات وتحليلها، وستُدرج نتائج هذا البحث في التقرير النهائي المرتقب.

3.2. مقارنة دولية في موضوع السياسة والتمويل في مجال البحث العلمي

الهدف:

- تقييم المكانة التي يحتلها المغرب، مقارنة مع الدول التي شملتها المقارنة فيما يخص الأبعاد المتعلقة بالحكامة، والإنتاج العلمي، والتمويل؛
- تحديد العناصر الرئيسية، التي تُميز الاستراتيجيات الناجحة وأنماط التنظيم وحكامة أنظمة البحث العلمي قصد دراستها، والاستناد إلى الممارسات الجيدة في الميدان؛
- الوقوف على الميولات الرئيسية في مختلف البلدان موضوع الدراسة، التي تصب في موضوع تنمية العلم والتكنولوجيا؛
- تحديد الأبعاد التي ستشكل مرجعا للهيئة الوطنية للتقييم، من أجل بلورة عملية التقييم الوطني.

3. الأعمال التقييمية التي تم التحضير المنهجي من أجل إنجازها بين سنتي 2018-2019

1.3. البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة PNEA 2019

تستهدف هذه النسخة، من البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلاميذ PNEA 2019، تلامذة السنة السادسة ابتدائي وتلامذة السنة الثالثة إعدادي.

الأهداف:

- تقييم مكتسبات التلامذة الذين وصلوا إلى آخر سنة من الابتدائي والثانوي الإعدادي؛
- تحديد مدى تأثير المتغيرات المتعلقة بالسياق الخارجي على المردودية المدرسية؛
- تحديد أثر الممارسات التربوية والإدارية على المكتسبات المدرسية؛
- تقييم جودة المناخ المدرسي وتأثيره على المكتسبات المدرسية؛
- وضع مؤشرات موضوعية وموثوقة رهن إشارة ذوي القرارات والباحثين والفاعلين التربويين؛
- مواكبة تطبيق الرؤية الاستراتيجية.

2.3. تقييم التعليم العالي: الفعالية والنجاعة والتحديات

التقارير الفرعية الداخلية لهذا المشروع المنجزة خلال 2017، وهي تقارير داخلية:

1.2.3. تقييم إصلاح المنظومة (إجازة-ماستر-دكتوراهLMD) والهندسة البيداغوجية بالجامعة المغربية

كان الهدف من نظام LMD الرفع من مردودية التعليم العالي، إلا أن الكثافة التي عرفها هذا السلك من التعليم حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم.

الهدف:

- تحليل الإصلاح الذي جاء به نظام LMD بالوقوف على المكتسبات التي سجلها، وكذا الإكراهات التي واجهها؛
- التعرف على ما إذا حظي هذا الإصلاح بالإرادة السياسية التي تضمن له شروط النجاح.

2.2.3. المهن والمهارات المستقبلية: رهان جديد بالنسبة للمغرب

الهدف:

- الإسهام في التفكير حول بناء مقاربة استشرافية للمهن والكفاءات، على المستوى الوطني؛
- صياغة أداة تُحدد المهن والكفاءات الكفيلة، عبر إغناء الأعمال المتعلقة بالتكوينات، وتوضيح الخيارات للشباب الباحثين عن العمل، والتعريف بحاجيات المقاولات، وتشجيع ملاءمة التكوين مع سوق الشغل على المدى البعيد.

3.2.3. الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة التعليم العالي

الهدف:

- تحديد تأثير برامج الدعم الاجتماعي على متابعة الدراسة والنجاح الجامعي، بالنسبة للطلبة الذين لا تتوفر لديهم الشروط الاجتماعية اللازمة؛
- تحليل مدى اندماجية برامج الدعم الاجتماعي؛
- تقدير مدى انسجام وملاءمة الاستراتيجية الاستهدافية المُعتمدة في هذه البرامج.

4.2.3. تقييم الحكامة الجامعية

هذا التقييم عمل مشترك بتعاون بين الهيئة الوطنية للتقييم والبنك الدولي، وذلك استنادا إلى مرجع «خريطة تحديد تموقع حكامة الجامعة» (Carte de Positionnement de la Gouvernance de l'Université) ، الذي أعدّه البنك الدولي، من خلال مكتبه الجهوي للشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومركز التكامل المتوسطي.

3.3. تقييم التعليم العالي: المردودية الخارجية: إدماج الخريجين – استكمال بلورة منهجية العمل

سيتم إنجاز هذه الدراسة بشراكة مع الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي، ومراكز التكوين المهني، لإنجاز البحث الميداني.

الهدف:

- صياغة مؤشرات تتعلق بقياس وتقييم المردودية الخارجية للتعليم العالي، مما سيمكن من إنشاء آلية تقييم لإدماج خريجي مؤسسات التعليم العالي، حتى تتمكن هذه الأخيرة من إرساء نظام للتتبع والتقييم كفيل بقياس مؤشرات إدماج خريجيها في سوق الشغل. وبذلك، سيساهم كل هذا في تعزيز ثقافة التقييم الذاتي بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي.

4.3. تقييم تطور السياسة الحكومية لتدريس الأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب

الهدف:

- توجيه السياسات والاستراتيجيات في مجال التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، وذلك من خلال تحليل تطور السياسة العمومية التي تشجع إدماج هؤلاء الأطفال في المسالك الدراسية، وتقدير أثر التدابير والعمليات التي تقوم بها السلطات العمومية في هذا المجال.

4. مؤشرات التقييم

البوابة الإحصائية:

نظرا لمهام الهيئة الوطنية للتقييم، المتعلقة ببلورة ونشر مؤشرات إحصائية في مجال تقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فقد عملت على إنجاز بوابة إحصائية تجمع كل مؤشرات المنظومة في مكان واحد.

تم إنشاء هذه البوابة بشراكة مع خبيرين اثنين. حيث بدأت صياغة البوابة في مارس 2016، وسوف يتم إطلاق تشغيلها خلال سنة 2018. علما أن إنشاء هذه البوابة يدخل ضمن توصيات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي أكدت على ضرورة إحداث أداة تسمح بتجميع كل إحصائيات المنظومة على أطول فترة زمنية ممكنة.

الهدف:

يهدف إنشاء هذه البوابة إلى:

- تجميع كل البيانات الإحصائية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في مكان واحد؛
- تقديم بيانات ومؤشرات المنظومة على شكل خرائط وجداول ومبيانات لفائدة المسؤولين والفاعلين والعموم وكذا لفائدة الشركاء والمنظمات الوطنية والدولية؛
- جعل البوابة فضاء يزخر بالإحصائيات لفائدة أطر المجلس، قصد تسهيل أشغال المجلس فيما يخص اتخاذ القرارات على وجه الخصوص؛
- منح الباحثين والطلبة، أرضية معلوماتية إحصائية تتناول جميع قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي.

IV. أعمال الدراسة والبحث والرصد والابتكار

يعهد لقطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس، على الخصوص، بمساعدة مختلف هيئات المجلس على حسن سير اجتماعاتها وأعمالها. كما يتولى، علاوة على ذلك، إنجاز الدراسات والأبحاث والرصد والاستشراف التي يستلزمها الاضطلاع بمهام المجلس وهيئاته.

لهذه الغاية، يتولى هذا القطب:

- تقديم الدعم العلمي لهيئات المجلس،
- إنجاز دراسات وأبحاث وأعمال مقارنة،
- القيام بمهام الرصد والاستشراف والابتكار. (المادة 60 من النظام الداخلي)

يضطلع بإنجاز هذه الأعمال قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس، الذي يشكل سندا علميا للمجلس في قيامه بمهامه، ولاسيما، ذات الطابع الاقتراحي والاستشرافي.

يُسهم هذا القطب في إنجاز هذه المهام، إما بمبادرة منه أو من خلال الدعم العلمي المواكب لأشغال ومشاريع اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة واللجان المؤقتة لدى المجلس، بطلب منها.

1. الدراسات والأبحاث المنجزة

- دراسة داعمة لإعداد تقرير المجلس عن «التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي»، لفائدة اللجنة الدائمة للمناهج البرامج والتكوينات والوسائط التعليمية؛
- دراسة داعمة لإعداد تقرير المجلس عن «التربية غير النظامية» لفائدة اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها؛
- تقديم الدعم العلمي للأشغال التحضيرية لإعداد تقرير المجلس عن « الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث « لفائدة اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير»؛
- إعداد وثيقة تركيبية في موضوع «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية» لفائدة اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين.

2. الإشراف على أعمال الخبرات الداخلية والخارجية ومواكبتها

- أعمال مرتبطة بمشاريع اللجان الدائمة للمجلس:
  - إعداد المحددات المرجعية لإنجاز المشاريع المسندة إلى اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة؛
  - تتبع أعمال الخبرة الخارجية التي تكلفت بإعداد دراسة حول «تعميم تربية ما قبل مدرسية منصفة وذات جودة لجميع الأطفال المغاربة»؛
  - تتبع أعمال الخبرة الخارجية المكلفة بإنجاز دراسة مقارنة حول «التعليم والتكوين الخاصين»؛
  - تتبع إعداد تقرير عن «التكوين المهني» بخبرة داخلية؛
  - إعداد الأوراق التركيبية المتعلقة بتعميق الدراسة حول موضوع «الحكامة الترابية للمنظومة التربوية في أفق الجهوية المتقدمة»؛
  - تتبع إعداد التقرير التركيبي الأولي في موضوع «التعليم الديني» الذي تنجزه خبرة خارجية؛
  - المساهمة في أعمال اللجنة العلمية المختصة في موضوع الابتكار التربوي في إطار التحضير لتنظيم الندوة الدولية حول الابتكار التربوي؛

3. مشاريع ودراسات في إطار برنامج العمل الذاتي لقطب الدراسات

1.3. مواصلة إنجاز الدراسات التحضيرية لإعداد مشروع حول « نموذج جديد للتعلمات الأساسية في التعلم المدرسي»

- تنصب هذه الدراسة، التي تجمع بين البحث الوثائقي والبحث الميداني والبحث من أجل الابتكار والتجديد، على واقع التعلمات الأساسية، وكيفية تدبيرها، بما يسمح بفهم أكثر لواقع العملية التعليمية التعلمية داخل الفصول الدراسية بالمدرسة المغربية، في علاقتها بالمتعلمين والمتعلمات وحافزيتهم وانخراطهم في التعلم، وبأداء الفاعلين(ات) التربويين، في شموليته.

الهدف:

- تعميق المقترحات والتوصيات الواردة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 2030-، لاسيما تلك ذات الصلة بجودة التعلمات والارتقاء الفردي، من خلال بلورة جملة من التوجهات الاستشرافية التي تصب في نموذج بيداغوجي جديد؛
- على أن يتم في مرحلة لاحقة العمل على أجرأة مكونات هذا النموذج بتشاور وتنسيق مع مجموعة من الباحثين والخبراء في مجال التربية والتكوين؛
- وكذا الانكباب في مرحلة ثانية على بلورة وتطوير طرائق وأساليب مبتكرة مع الفاعلين التربويين، وهيئاتهم، وبعض المختبرات الجامعية للبحث التربوي سيتم اقتراح العمل بها، بعد تجريبها والتأكد من صلاحيتها وخصوبتها.

المنهجية:

تم إنجاز الشق الأول من البحث الوثائقي الخاص بـ«التعلمات بالمواد الأساسية للتعليم المدرسي: تطور التوجهات المنهاجية والمقاربات البيداغوجية» (2017).

يجري التحضير لما يلي:

- إنجاز بحث وثائقي ثان حول المستجدات التربوية المتعلقة بمفاهيم التعلمات الأساسية، الطرق الجديدة لمعالجة صعوبات تحقق هذه التعلمات (الصعوبات الخاصة بالفرد أو المتعلقة بالبيئة السوسيو– ثقافية)؛
- إبرام عقود الخبرة بخصوص إنجاز بحثين ميدانين: الأول حول « استقصاء آراء وتمثلات الفاعلين حول التعلمات بالمواد الأساسية للتعليم المدرسي (الابتدائي والإعدادي)، وتطورها، وآفاق تجديدها»؛ والثاني حول: « استقصاء واقع التعلمات بالمواد الأساسية للتعليم المدرسي (الابتدائي والإعدادي)، من خلال التفاعلات الفصلية، وآفاق تجديدها».

2.3. دراسة في موضوع: « تفعيل وتجديد أدوار الجمعيات المهنية للتربية والتكوين»

تنصب هذه الدراسة على الأدوار الجديدة التي تلعبها الجمعيات المهنية للتربية والتكوين بالمنظومة التربوية المغربية، في ارتباط بتفعيل الإصلاح التربوي الذي بلورته الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030.

الأهداف:

- تعميق توجهات وتوصيات الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، التي اعتبرت الجمعيات المدنية شريكا للمنظومة التربوية (الرافعة 18)، يمكنها المساهمة بمشاريع تربوية ذات أولوية بالنسبة للمدرسة (الرافعة 22).

المنهجية:

- دراسة ميدانية، تستطلع آراء وتمثلات مختلف الجمعيات المهنية للتربية والتكوين، وعينات من الفاعلين التربويين، وكذا الباحثين في قضايا المنظومة التربوية والإصلاح، حول الوضع الحالي لهذه الجمعيات، وأدوارها المختلفة في الإسهام بالارتقاء بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين.
- رصد المكتسبات التي حققتها الجمعيات المهنية للتربية والتكوين، وتحديد مكامن الخلل والتعثر في قيامها بأدوارها في التأطير والتكوين والتعبئة والمواكبة وتعزيز الهوية المهنية وتنمية الوعي بالرسالة التربوية؛
- اقتراح مداخل كبرى وتوصيات وبدائل قابلة للاستثمار في الارتقاء بأدوار هذه الجمعيات.

بعد إنجاز الشق النظري من الدراسة حول تحليل مساهمات الجمعيات المهنية المغربية للتربية والتكوين حول المهننة وتطوير المهن التربوية، العمل جار على إنجاز البحث الميداني الذي ينصب على استقصاء آراء الجمعيات المهنية للتربية والتكوين والأشخاص المصادر، وآراء الفاعلين المساهمين بآرائهم من خلال المنتدى الذي سيتم فتحه قريبا عبر البوابة الإلكترونية للمجلس.

ينتظر أن يتم الانتهاء من إنجاز الدراسة في فبراير 2019.

3.3. دراسة حول التكنولوجيا الرقمية في المنظومة التربوية

الهدف:

تندرج هذه الدراسة في إطار مشروع بلورة استراتيجية وطنية للرقميات في المنظومة التربوية في أفق 2030. وتُعد بذلك من المشاريع الوازنة في أعمال المجلس، اعتبارا لرهانها في إحداث تغيير عميق ومُهيكل للمدرسة المغربية، كفيل بالإسهام في جعلها ضمن مصاف المنظومات التربوية المتقدمة.

المنهجية:

تم، في إطار الأعمال التحضيرية لهذا المشروع، إنجاز عدد من الدراسات والأوراق الداعمة، ولاسيما:

- دراسة في شقين؛ شق أول متمثل في دراسة مقارنة للتجارب الدولية في مجال التكنولوجيات الرقمية في التربية، وشق حول الرهانات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية في التربية بالنسبة للمغرب على المستويات التدبيرية، من جهة، وعلى مستوى تحقيق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع والارتقاء، من جهة ثانية؛
- تشخيص مدى نضج وتطور استعمال التقنيات الرقمية في المنظومة التربوية بكاملها حاليا، من خلال سلسلة من الاستماعات الى الفاعلين الأساسيين في هذا المجال، وعدد من الزيارات الميدانية؛
- دراسة مقارنة للترسانة القانونية التي تؤطر استعمال التكنولوجيا الرقمية بالمغرب وعلى المستوى الدولي، من أجل اقتراح مداخل لمواكبة قانونية ملائمة؛
- مشروع نموذج للرقميات في المنظومة التربوية في أفق 2030، لإدماج ذكي وفعال للرقميات في ميدان التعليم والتعلم والبحث والحكامة والتدبير؛
- مشروع أرضية نقاش، بناء على مقاربة تشاركية مستندة إلى الخبرة المختصة وإلى الدراسات المقارنة المنجزة، كفيلة بتمكين المجلس من اقتراح استراتيجية متكاملة لتحقيق النموذج المستهدف وجعله رافعة جوهرية من رافعات بناء المدرسة المنشودة.

4. الابتكار والرصد

إنجاز دراسة مقارنة حول الابتكار في التربية والتكوين

الهدف:

تجميع العناصر المفاهيمية والنظرية المحيطة بالابتكار التربوي من جهة، والعناصر العملية المرتبطة به من خلال عينة من البلدان المقارنة، التي تتشكل أساسا من دول: هنغاريا، فرنسا، فنلندا، سنغافورة، كندا وبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المنهجية:

تعتبر سبل حكامة وريادة الابتكار في التربية والتكوين أهم مؤشرات المقارنة المعتمدة في هذه الدراسة، نظرا لما لهذا المؤشر من أبعاد استراتيجية تهم أعمال المجلس.

النتائج المتوخاة:

ستسهم هذه الدراسة في إغناء أشغال الندوة المرتقبة في موضوع الابتكار التربوي، وكذلك في إغناء التقرير الذي يعتزم القطب اقتراحه في موضوع الابتكار التربوي بالمغرب في بداية سنة 2019.

V. المنظومة المعلوماتية

يضطلع مركز المنظومة المندمجة للإعلام تجميع وتحيين وحفظ وتداول المعلومات والمعطيات مع مختلف قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي. ويتولى، علاوة على ذلك، توفير قاعدة المعطيات الإحصائية لمختلف هيئات المجلس، ولاسيما الهيئة الوطنية للتقييم. (المادة 61 من النظام الداخلي)

عمل المجلس على تطوير منظومته المعلوماتية، وذلك عبر إرساء نظام معلوماتي خاص بالمجلس Infocentre وهو:

- نظام معلوماتي إحصائي يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- يهدف إلى توفير قاعدة مرجعية متكاملة للمعطيات الإحصائية المتعلقة بمجالات التربية والتكوين، تستند إلى نظام مرجعي مشترك ومتقاسم مع كافة المتدخلين؛
- يمكّن من مساعدة المجلس في القيام بمهامه المتعلقة بإصدار الآراء، وإجراء التقييمات، أو تقديم المقترحات، من خلال إمداد مختلف أشغاله بمعطيات ومؤشرات تتوفر فيها شروط المصداقية والملاءمة من حيث كونها: مُحيَّنة باستمرار، وشاملة، ومنسجمة، ومتناسقة.

تم خلال سنة 2017 استكمال إنجاز البنية التحتية المعلوماتية وبنك المعطيات والمعلومات الخاصين بالمشروع. كما أنه ومنذ التوقيع على الاتفاقية الإطار مع القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي (شتنبر 2014)، عرف تبادل المعطيات والوثائق مع هذه القطاعات تطورا ملموسا من حيث تغطية حاجات المجلس من المعطيات، وتوج هذا التطور بمأسسة عمليات تبادل المعطيات والمعلومات في إطار منظم وممعير لضمان التوصل المنتظم بالمعطيات، وذلك بالتوقيع على بروتوكولات للتعاون مع كل من:

- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الجامعات المغربية؛
- الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

الهدف:

- تنظيم وتسهيل تبادل المؤشرات والمعطيات والمعلومات التالية:
  - معطيات ومعلومات مجمَّعة: المنتجة حول مختلف مكونات المنظومة التربوية وطنيا، جهويا ومحليا؛

- معطيات ومعلومات حسب المؤسسات: (التعليم الأولي؛ التعليم المدرسي؛ التكوين المهني؛ التعليم العالي؛ تكوين الأطر؛ البحث العلمي؛ التعليم العتيق)؛
- معطيات فردية، وهي معطيات إحصائية خاصة بالأفراد (التلاميذ، الطلبة، المتدربون، الأساتذة والموظفون بمختلف أصنافهم)، بناء على احتياجات مشاريع المجلس التقييمية والبحثية والاقتراحية، في احترام لمقتضيات القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

• تغطي هذه المعطيات المجالات الوظيفية التالية:

- العرض التربوي والتكويني والجامعي؛
- سيرورة واستعمال المنظومة التربوية؛
- البنيات التحتية وبنيات الاستقبال والطاقة الاستيعابية؛
- الولوج والتمدرس؛
- المردودية الداخلية والخارجية؛
- الدعم الاجتماعي؛
- التأطير البيداغوجي والإداري؛
- نتائج وجودة التعلمات؛
- إدماج الخريجين؛
- الميزانية والتمويل؛
- المعطيات الديمغرافية؛
- المعطيات السوسيو اقتصادية.

من جهة أخرى، وفي إطار الدعم المعلوماتي لبنيات المجلس وهيئاته، تم وضع منصة خاصة للرصد العلمي والمستقبلية حول منظومات التربية والتكوين والبحث العلمي، وتأمين المواكبة التقنية والمعلوماتية لمشروع إعادة بناء البوابة الإلكترونية للمجلس، وتجديد فضاء الاكسترانت الخاص بالأعضاء.

كما تم تنفيذ برنامج لصيانة البنية التحتية المعلوماتية وبنية حفظ السلامة المعلوماتية (التجهيزات، برامج السلامة المعلوماتية) والبنيات التحتية الخاصة بالسمعي البصري (Audiovisuel).

VI. العمليات التواصلية

نظرا لحجم وتعدد المهام الموكولة إلى البنية المكلفة بالتواصل لدى المجلس، وكذلك بالنظر للتطور المتسارع للتوجهات التواصلية، عرفت هذه السنة، توسيع اختصاصات وصلاحيات هذه البنية، وتحويلها من وحدة إلى شعبة تتكون من وحدات، وذلك للقيام بالمهام التالية:

- تنزيل الاستراتيجية التواصلية للمجلس؛
- بناء وتنسيق العمليات التواصلية المتعلقة بجميع بنيات وهيئات المجلس، الموجهة للرأي العام، الصحافة والإعلام، الشركاء، والجمهور الداخلي للمجلس (أطر وأعضاء المجلس)؛

- إبراز هوية المجلس وضمان اشعاعها، وتعميم إنتاجات المجلس والتعريف بأنشطته؛
- إرساء وتنشيط قنوات وحوامل التواصل، مع مراعاة ضمان جودة وترابط أشكال ومحتويات التواصل الداخلي والخارجي للمجلس.

بالنسبة للأهداف العملية لبرنامج العمل التواصلي لسنة 2017، فقد حددت فيما يلي:

- تقوية والارتقاء بجودة الأنشطة والعمليات التواصلية المعتمدة من طرف المجلس المرتبطة بتنظيم الدورات والندوات واللقاءات والعلاقات مع وسائل الإعلام المكتوبة، السمعية البصرية والرقمية؛
- إعداد تدريجي لحوامل التواصل الرقمي: تأهيل الحوامل المعتمدة (البوابة المؤسساتية للمجلس وتطبيق الهاتف الذكي) و إرساء قنوات جديدة (شبكات التواصل الاجتماعي والفضاء التفاعلي)؛
- إرساء نظام للرصد الإخباري وتعزيز التنسيق مع وحدة التعاون بالمجلس.

من هذا المنظور، عمل المجلس على إرساء مقاربة تواصلية جديدة، تقوم على:

- أساليب جديدة في التنظيم وتنشيط الفعاليات؛
- نهج جديد في علاقة المجلس مع الصحافة والاعلام؛
- تجديد الوسائط التواصلية والاعتماد على الوسائط الرقمية التفاعلية.

في هذا الإطار، تم تعزيز التواصل الرقمي حول أنشطة المجلس، باستعمال التقنيات الحديثة:

- إطلاق قناة المجلس على اليوتيوب؛ تضم حوالي 65 مقطع فيديو سجلت أكثر من 35 ألف مشاهدة؛
- إرساء نظام لليقظة والتتبع الإعلامي يتيح التتبع اليومي للمقالات والتدوينات والمواد الإعلامية على الشبكات الاجتماعية، والمواقع الالكترونية، والجرائد المكتوبة، والمجلات، والقنوات التلفزية، والمحطات الإذاعية.
- إعداد البنية التحتية التقنية اللازمة للبث المباشر لفعاليات المجلس: إمكانية البث المباشر على البوابة المؤسساتية للمجلس؛ وعلى الشبكات الاجتماعية؛ وعلى قناة المجلس في اليوتيوب.

وقد لوحظ تطور في حجم المواد الإعلامية التي تم رصدها بين 2016 و2017، و التي تناولت أعمال المجلس؛ حيث ارتفعت من 843 مادة إعلامية سنة 2016، إلى 2878 مادة في سنة 2017.

VII. الأنشطة العمومية والندوات واللقاءات الدراسية وورشات العمل

1. الندوة الدولية حول تقييم البحث العلمي: الرهانات والمنهجيات والأدوات

نظمت الهيئة الوطنية للتقييم ندوة دولية حول تقييم البحث العلمي: الرهانات والمنهجيات والأدوات يومي 6 و7 دجنبر 2017. كان الهدف من هذه الندوة تعزيز آليات وأدوات التقييم لدى الهيئة في تقييم البحث العلمي، بالاستناد إلى التجارب والممارسات الدولية.

لم يعرف قطاع البحث العلمي أشغالا تقييمية كثيرة في السنوات الأخيرة لكي تتوفر ذاكرة للقطاع، علما أن هناك ثلاثة مراجع أساسيه في هذا الموضوع وهي: تقييم البحث في العلوم والتكنولوجيا الذي أُنجز عام 2003، وتقييم البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية عام 2009 والتقييمات التي تم إنجازها في إطار البرنامج الاستعجالي سنة 2011.

امتدت أشغال الندوة على يومين. شارك فيها 22 محاضر من بينهم 18 أجنبيا، من كندا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا وكرواتيا وبولونيا والبرازيل وتونس ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية. تم انتقاء هؤلاء المحاضرين حسب مسارهم المهني الحافل بالإنتاجات وخبرتهم العالية.

2. ورشات منهجية: روائز البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة PNEA

نظمت الهيئة الوطنية للتقييم هذه الورشة في يونيو 2017؛ وخلصت أعمالها إلى المصادقة على محتوى روائز البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات التلامذة بمشاركة خبراء (وكان عددهم 23) متخصصين بيداغوجيين في المواد المعنية بالتقييم.

تمت المصادقة على محتوى الروائز في المواد المعنية كما يلي:

- المستوى الابتدائي: مفتش بيداغوجي متخصص ومدرس بالسلك الابتدائي لكل مادة من المواد التالية: العربية والفرنسية والرياضيات. أما فيما يخص الانفتاح العلمي، شارك مدرس مكون وكذا مدرس بالسلك الابتدائي (وهو طالب بالتفتيش البيداغوجي). وفيما يخص اللغة الأمازيغية شارك في الورشة أستاذ جامعي متخصص في هذه المادة ويكون مفتشا بيداغوجيا متخصصا بالإضافة إلى ثلاثة مدرسين بالسلك الابتدائي.
- مستوى الثانوي التأهيلي: شارك مفتش بيداغوجي متخصص ومدرس بالسلك، لكل مادة من المواد المعنية بالتقييم أي 10 مفتشين و10 مدرسين.

3. ورشة للتفكير في موضوع «تقييم نجاعة الإجازة في الدراسات الأساسية بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح»

نظمت الهيئة الوطنية للتقييم هذه الورشة في شتنبر 2017 مع مسؤولين وخبراء في مجال التكوين والتدبير.

ومن ضمن الأسئلة التي طُرحت في هذه الورشة:

- ما هي مكامن القوة ومكامن الضعف في نظام LMD في المغرب؟
- هل بإمكاننا القول أن الإصلاح من خلال LMD يعتبر نجاحا؟ ولماذا؟
- هل بإمكان الهندسة الحالية أن تُشجع تكوينا ذي جودة؟
- كيف يتم تدبير وقيادة برامج التكوين في المؤسسة؟

4. ورشة لإطلاق مشروع «تقييم المردودية الخارجية للتعليم العالي»

نظمت الهيئة الوطنية للتقييم هذه الورشة في فبراير 2017 مع الشركاء (مؤسسات التعليم العالي). أُعطي من خلالها الانطلاقة الرسمية لمشروع تقييم التعليم العالي. وتم إحداث لجنة وطنية تتكون من موارد بشرية من المؤسسات وكذا لجنة تقنية مسؤولة عن البحث الميداني.

5. ورشة لتقديم استبيان الدراسة الوطنية حول «الإجازة في الدراسات الأساسية بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح»

نظمت الهيئة الوطنية للتقييم هذه الورشة في أكتوبر 2017 مع مسؤولي الجامعات للتشاور في موضوع الاستمارة ودليل البحث الميداني الذي سيُجرى لفائدة الطلبة الإجازة في الدراسات الأساسية في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

6. تنظيم والمشاركة في ندوة المقارنات الدولية في موضوع الهدر المدرسي مع المجلس الوطني لتقييم المنظومة التعليمية (فرنسا)

في إطار الشراكة التي أُبرمت بين الهيئة الوطنية للتقييم والمجلس الوطني لتقييم المنظومة التعليمية بفرنسا، شاركت الهيئة في تنظيم ندوة المقارنات الدولية في موضوع الهدر المدرسي يومي 9 و10 نونبر 2018.

خُصصت الجلستان الصباحيتان للمحاضرات وتمت برمجة الورشات بعد زوال اليومين. صباحا، تم ربط الاتصال بمقر الندوة في فرنسا لبث المحاضرات عن بعد بواسطة الحاسوب. أما الورشات فنُظمت على المستوى المحلي وعرفت مشاركة فاعلين مغاربة.

خصصت الورشة الأولى للسياسات العمومية في مجال محاربة الهدر المدرسي، والثانية إلى الشراكة من أجل إرجاع المنقطعين إلى صفوف المدرسة. كما تطرق المشاركون في الورشتين إلى دور كل من الدولة والمنظمات الدولية في الحد من الهدر المدرسي في المغرب وإلى ضرورة إنشاء شراكات قصد إحداث آلية كفيلة بإرجاع المنقطعين إلى المدرسة، من داخل وخارج المؤسسة.

7. مائدة مستديرة حول التعليم والإعلام

في إطار اليوم العالمي الذي تنظمه اليونسكو في موضوع التعليم والإعلام في إطار تكوين الأساتذة، نظمت الهيئة الوطنية للتقييم مائدة مستديرة حول التعليم والإعلام، وتمحورت النقاشات حول المحاور التالية:

- التعليم والإعلام: أي علاقات تربطهما؟
- ما هي السياسات العمومية الكفيلة بالنهوض بالتعليم والإعلام؟
- كيف للتكوين في الإعلام أن يخدم المنظومة التربوية؟

8. تنظيم قطب الدراسات والبحث لندوة علمية في موضوع «الابتكار التربوي ودينامية الإصلاح في المغرب»

في إطار التحضير لهذه الندوة، المنعقدة يومي 9 و10 أكتوبر 2018، قام القطب بتنظيم ثلاث ورشات تحضيرية جمعت ممثلي القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العتيق، وممثلين عن المجتمع المدني التربوي، وأعضاء من المجلس، وممثلي النقابات التعليمية، والمراكز الجهوية التكوين في مهن التربية والتكوين، وأطر التفتيش التربوي، والتوجيه، وأساتذة جامعيين، وباحثين في ميادين الابتكار في التربية والتكوين.

تناولت هذه الورشات العلمية مواضيع ثقافة الابتكار، والابتكار البيداغوجي، والابتكار من خلال البيئة المحيطة بالمدرسة. وخلصت إلى أهمية النهوض بهذا المجال وتعميق التفكير في سبل تعزيزه وريادته.

يأتي تنظيم هذه الندوة في إطار تعميق التفكير في السبل الاستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية، وفقا لتوجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، التي تدعو إلى النهوض بالابتكار في التربية والتكوين والبحث العلمي.

تمثلت أهداف الندوة في :

- إذكاء النقاش العلمي والأكاديمي حول سبل تعزيز الابتكار لغايات الإصلاح التربوي، وللاستجابة للرهانات البيداغوجية الحديثة، التي تساهم في الرفع من مردودية منظومات التربية والتكوين، وذلك من خلال دعوة ثلة من الخبراء الوطنيين والدوليين لمناقشة إشكاليات جوهرية، مرتبطة برهانات الابتكار التربوي.
- تبادل الخبرات في هذا الميدان، والاستفادة من التجارب الناجحة، علاوة على تثمين التجارب الوطنية والمحلية.

VIII. التعاون الوطني والدولي

تتولى الوحدة المكلفة بالتعاون الوطني والدولي:

- تتبع علاقات الشراكة والتعاون بين المجلس والمؤسسات الوطنية والدولية؛
- تطبيق توجهات المجلس الهادفة إلى تعزيز التعاون بين المجلس والمؤسسات الوطنية والدولية المماثلة؛
- تنظيم وتعميم المعلومات الخاصة بأنشطة التعاون الوطني والدولي.

يشكل التعاون الوطني والدولي دعامة أساسية لعمل المجلس ولاضطلاعه بمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وذلك من منطلق كونه وسيلة:

- لتقوية التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية (الوزارات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي؛ المندوبية السامية للتخطيط...)، ومع مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين؛
- لدعم الأعمال الداخلية للمجلس وإنتاجاته؛
- للانفتاح على المحيط الوطني والدولي، ولاسيما فيما يتعلق بالممارسات والتجارب والمقاربات الجيدة.

1. على الصعيد الوطني

في إطار تعزيز الشراكة والتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي، ومع الفاعلين والشركاء الوطنيين، تم خلال سنة 2017:

- تحضير وتتبع توقيع اتفاقيات لتبادل المعطيات مع القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- تحضير وتتبع توقيع اتفاقية-إطار للتعاون بين المجلس والمندوبية السامية للتخطيط؛
- تحضير وتتبع توقيع اتفاقية-إطار بين المجلس والجامعات المغربية؛
- تحضير وتتبع توقيع اتفاقيتين خاصتين للتعاون بين الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس والجامعات المغربية:
  - اتفاقية خاصة من أجل إنجاز دراسة حول الاندماج المهني لخريجي الجامعة؛
  - اتفاقية خاصة من أجل إنجاز دراسة حول طلبة الإجازة في الدراسات الأساسية.
- التقييم المؤسساتي للجامعة بشراكة مع مؤسسات وطنية: مشروع RECET (2017)

شاركت الهيئة الوطنية للتقييم في مشروع RECET وهو مشروع تعزيز الكفاءات في مجال التقييم المؤسساتي من إنجاز جامعة الحسن الأول بسطات بشراكة مع باقي الجامعات المغربية بما فيها جامعة الأخوين، ومع جامعة غرناطة بإسبانيا وجامعة هينالوكس Hennalux ببلجيكا وجامعة ألغارف Algarve بالبرتغال وجامعة ألكساندرو إيون Alexandru Ioan برومانيا ووزارة التعليم العالي وتكوين والأطروالهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

الهدف من هذا المشروع النهوض بتدبير الجودة في مؤسسات التعليم العالي من خلال تعزيز الكفاءات في مجال التقييم المؤسساتي.

اختُتم المشروع خلال ندوة نُظمت لهذا الغرض يومي 18 و19 ماي 2017 في مقروزارة التعليم العالي بالرباط.

أما فيما يخص إصدارات المشروع فهي كما يلي:

- التقرير الشامل للتقييم الخارجي لثلاث جامعات: الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة الحسن الأول بسطات وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة؛
- مشروع مرجع ممعير للتقييم الذاتي ومنهجية للتقييم الخارجي؛
- تقرير رُفع لرئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يجمع أهم التوصيات في مجال الحكامة المؤسساتية وضمان الجودة للجامعة المغربية.

• تقييم أثر برامج الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس:

إن البحث في موضوع أثر برامج الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس يتم إنجازه من طرف الهيئة الوطنية للتقييم بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية. ويهدف هذا البحث الوطني إلى تقييم آليات الدعم الاجتماعي التي وضعتها وزارة التربية الوطنية للحد من ظاهرتي عدم التمدرس والهدر المدرسي (برنامج تيسير، مليون محفظة، النقل المدرسي...).

ستُنجز هذه الدراسة الكيفية، بعد انتهاء البحث الكمي الذي سيقوم به المرصد الوطني للتنمية البشرية (2018).

2. على الصعيد الدولي

1.2. مشاركات في أنشطة دولية

سعيا إلى الانفتاح على المحيط الدولي، ولاسيما فيما يتعلق بالممارسات الرائدة، والمقاربات المجددة للتربية والتكوين والبحث العلمي، شارك المجلس في التظاهرات التالية:

• ورشة العمل حول «دمج الابتكارات في التعليم الاجتماعي والعاطفي: الآثار المترتبة على التعليم، وتقييم التلاميذ وإعداد وتكوين الأساتذة»، المنظمة من طرف المجلس الثقافي البريطاني (British Council)، و«خدمات الاختبارات التربوية» (ETS)، وSalzburg Global Seminar، والبنك الدولي (World Bank)، أيام 26 و27 و28 فبراير 2018، بالأردن؛

• ورشة العمل حول «دمج الابتكارات في التعليم الاجتماعي والعاطفي: الآثار المترتبة على التعليم، وتقييم التلاميذ وإعداد وتكوين الأساتذة»، المنظمة من طرف المجلس الثقافي البريطاني (British Council)،

و»خدمات الاختبارات التربوية» (ETS)، و»سالزبورغ جلوبال سيمنار» (Salzburg Global Seminar)، والبنك الدولي (World Bank)، أيام 26 و27 و28 فبراير 2018، بالأردن؛

- زيارة ميدانية نظمها المجلس الثقافي البريطاني لفائدة الفاعلين في ميادين التربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من 13 إلى 22 مارس 2018 بلندن.

2.2. التقييم بشراكة مع مؤسسات دولية

- **مشروع التوأمة بين الهيئة الوطنية للتقييم والمركز الدولي للدراسات البيداغوجية CIEP**

قامت الهيئة الوطنية للتقييم، في إطار جهودها لتعزيز كفاءات أطرها في مجالات تقييم السياسات العمومية في التربية والتكوين، بإرسال طلب مواكبة الهيئة لتعزيز كفاءات أطرها إلى مندوبية الاتحاد الأوروبي عام 2015 عن طريق وزارة الاقتصاد والمالية في إطار مشروع «إنجاح الوضع المتقدم للمغرب».

شارك في صياغة المحددات المرجعية فرق خبراء أوروبيين، عملوا مع أطر الهيئة على تحديد حاجيات الأطر من حيث التكوين. خلص هذا العمل إلى توقيع عقد التوأمة مع المركز الدولي للدراسات البيداغوجية (CIEP) لمدة 6 أشهر في دجنبر 2017، وبلغ التمويل 250000 يورو، وستبدأ أنشطة البرنامج، إلى جانب مشروع التكوين، في فبراير 2018.

- **مشروع إنجاز دراسة في مجال تعليم الأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب**

في إطار الشراكة الموقع عليها سنة 2015 بين الهيئة الوطنية للتقييم وصندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، تقدمت الهيئة بطلب خبرة تقنية من منظمة اليونيسيف، قصد دراسة أثر كل من التعاون الدولي والمجتمع المدني على تطور السياسة العمومية المعتمدة في المغرب في تعليم الأطفال في وضعية إعاقة، وذلك قصد إغناء الدراسة التي تُنجزها الهيئة في هذا الموضوع.

- **التعاون مع المجلس الوطني لتقييم المنظومة التعليمية (CNESCO): التحضير لبرنامج العمل والاتفاقية**

في إطار استمرارية مهام الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس وعزيمتها على الانفتاح على التجارب الدولية والتعاون مع مؤسسات ذات أنشطة علمية شبيهة، أقامت الهيئة شراكة مع المجلس الوطني لتقييم المنظومة التعليمية بفرنسا.

أفضت الشراكة مع المجلس الوطني لتقييم المنظومة التعليمية الفرنسي إلى عمليتين:

- تنظيم والمشاركة في ندوة المقارنات الدولية في موضوع الهدر الدراسي؛
- مشاركة الهيئة الوطنية للتقييم في الجامعة الصيفية بباريس.

IX. التوثيق والنشر والترجمة

يضطلع مركز التوثيق، على الخصوص، بتوفير المراجع والدراسات والوثائق الكفيلة بمساعدة المجلس بمختلف هيئاته وبنياته التقنية على القيام بمهامه. كما يتولى حفظ إنتاجات المجلس وإصداراته. (المادة 62 من النظام الداخلي)

1. تنمية المجموعات الوثائقية

عرفت سنة 2017 استكمال أول عملية لتنمية الرصيد الوثائقي للمجلس، همت اقتناء 1694 عنوانا بالعربية والفرنسية والانجليزية. يضم هذا الرصيد الى حدود نهاية 2017 حوالي 4500 وثيقة.

أما بالنسبة للموارد الرقمية، فقد عمل المجلس على الاشتراك في قاعدة معطيات الجرائد الرسمية ARTEMIS، كما جدد اشتراكه في المكتبة الرقمية للإصدارات الجامعية والعلمية JSTOR ؛ وفي بوابة الموارد في العلوم الإنسانية والاجتماعية CAIRN (باقتي علوم التربية وعلم الاجتماع).

2. إعادة هيكلة مساطر التدبير الوثائقي

همت عملية إعادة هيكلة مساطر التدبير الوثائقي الجوانب التالية:

- إرساء نظام تعريف الوثائق بواسطة الترددات اللاسلكي (RFID) ؛
- تأهيل قاعدة المعطيات الوثائقية، وذلك من خلال اعتماد صيغة جديدة لبرنامج التدبير الوثائقي وتكييفها مع حاجات مركز التوثيق؛ وتحديد قواعد التدبير الوثائقي؛ وإعداد فهرس رقمي لتيسير عمليات البحث عن الوثائق؛
- مباشرة عمليات المعالجة الوثائقية حيث تمت خلال سنة 2017، معالجة 1135 وثيقة، أي ما يناهز نسبة 25% من المتن المتوفر حاليا؛
- استكمال الترتيبات الخاصة باستقبال المستعملين، وهمت تجميع قاعدة بيانات المنخرطين في مركز التوثيق؛ وبلورة دليل لمركز التوثيق، موجه لأعضاء المجلس وأطره؛ وإعداد محتويات موقع الكتروني مصغر خاص بمركز التوثيق ضمن بوابة المجلس.

3. النشر والترجمة

فضلا عن التقرير السنوي برسم 2016، أصدر المجلس خلال سنة 2017، الأعمال التالية:

1.3. الأعمال الاقتراحية المنشورة

- **رأي المجلس رقم 2017/3 حول:** «التعليم الأولي: أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة » (يوليوز 2017)، مرفقا بملخصين باللغتين العربية والفرنسية؛
- **التقرير التحضيري للرأي رقم 2017/3:** «من أجل تعليم أولي منصف وذي جودة»؛
- **التقرير رقم 2017/2 حول التربية غير النظامية**، مرفقا بملخصات بالأمازيغية والعربية والفرنسية والإنجليزية والاسبانية؛
- **التقرير رقم 2017/1 في موضوع «التربية على القيم»**، مرفقا بملخصات بالأمازيغية والعربية والفرنسية والإنجليزية والاسبانية.

2.3. الأعمال التقييمية المنشورة

- البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات المتعلمين PNEA2016 ؛
- الأطلس الترابي للفوارق في التربية؛
- تقييم مراكز البحث لسلك الدكتوراه؛

- تقييم الكليات المتعددة الاختصاصات؛
- تقييم تأثير تعلم اللغة العربية على التمكن من اللغة والثقافة عند الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

كما تم، خلال هذه السنة، استئناف صدور مجلتي «المدرسة المغربية» و«دفاتر التربية والتكوين»، وهما مجلتين محكمتين تحظيان بدعم المجلس. خصص العدد المزدوج رقم 8/7 من مجلة «المدرسة المغربية» لموضوع «المدرسة والديمقراطية». أما العدد 12 من «دفاتر التربية والتكوين»، فتناول موضوع «أي نموذج بيداغوجي للمدرسة المغربية».

من جهة أخرى، عمد المجلس الى ترجمة أعماله الى اللغات الوطنية أو الأجنبية حسب الحاجة.

X. تدبير الموارد البشرية والإدارية والمالية

يتولى قطب الموارد:

- المساعدة على تدبير الشؤون الإدارية والمالية للمجلس؛
- تأمين الموارد البشرية والمالية والتقنية واللوجستيكية اللازمة لحسن سير المجلس؛
- والسهر على الاستغلال الفعال لهذه الموارد؛
- حفظ ممتلكات المجلس.

1. الموارد البشرية والبنية الإدارية

يعتمد المجلس بنية إدارية، تتلاءم مع خصوصياته، بوصفه مؤسسة للتقييم وللتفكير الاستراتيجي والاستشراف في كل ما يتعلق بقضايا التربية والتكوين، وتشتغل بمنظور تشاركي مع أعضاء المجلس، في اتجاه التفاعل المنتظم معهم في نطاق إنجازهم لمهامهم المرتبطة بعضويتهم بالمجلس، سواء كأفراد، أو كأعضاء منتمين لهيئات المجلس: الجمعية العامة؛ المكتب؛ اللجان الدائمة؛ اللجان المؤقتة؛ مجموعات العمل الخاصة، كل ذلك، من أجل توفير دعم ناجع لهيئات المجلس، وتيسير ممارسته لاختصاصاته الدستورية.

لذلك فالمجلس يشتغل بإدارة وظيفية، ويتوفر على صفوة من الأطر المتخصصين في الدراسة والبحث والتقييم، والمقاربة التدخلية، والمنهجية المبنية على تدبير المشاريع، علاوة على الاستعانة بالخبرات الخارجية المتخصصة التي يلمس في إسهامها قيمة مضافة بالنسبة لأعماله.

كما تتميز هذه البنية بقدر كبير من المناصفة؛ بنسبة تفوق حاليا 40% من النساء. إلى جانب ذلك يستفيد المجلس في أعماله من إمكانات وطاقات من الشباب، بما يفوق 70% من موظفاته وموظفيه.

الهرم العمري لأطر وموظفي المجلس

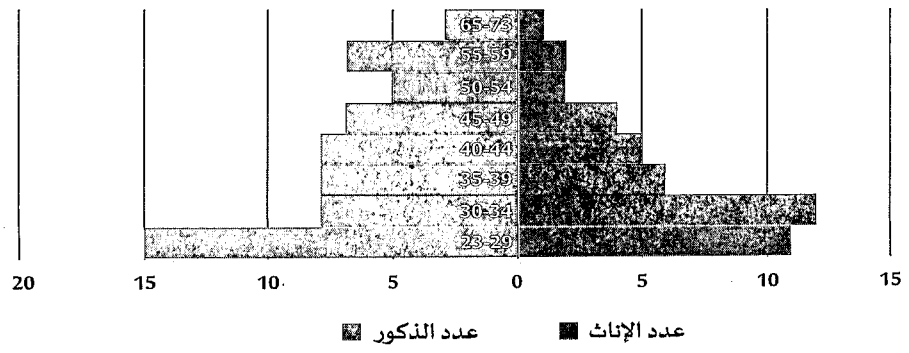

كما يحرص على ضمان حقوق العاملين به، وعلى أدائهم التام لواجباتهم المهنية، وتكوينهم المستمر، وتعزيز قدراتهم التدبيرية والمهنية.

سعيا إلى تحسين الاستجابة لحاجات اشتغال هيئات المجلس، واصلت هذه المؤسسة خلال سنة 2017، تعزيز إمكانها البشري، وتطوير آليات تدبير مواردها المادية والمالية.

اعتبارا لخصوصيات المجلس، وبالنظر لنوعية الأعمال التي تنجزها هيئاته، والتي تتطلب كفاءات عليا من تخصصات متنوعة، تتولى أعمال التدبير والتقييم والدراسة والبحث والتحليل، فإن نسبة التأطير من هذه الكفاءات العليا، تبلغ 79% من مجموع أعداد الموظفين موزعة كالتالي:

الفئة	العدد
أعوان التنفيذ وأعوان الإشراف	21
الأطر والأطر العليا	78
المجموع	99

من جهة أخرى، ينسجم التدبير المالي للمجلس مع طبيعة عمله وأهدافه، ويوجه مجهوده المالي واستثمار موارده المالية لدعم أعمال هيئاته وإنتاجاته التقييمية والاقتراحية والعلمية والتواصلية والتوثيقية.

2. الأعمال والعمليات المنجزة

- تعزيز بنيات المجلس بالكفاءات من مختلف التخصصات والخبرات؛
- الشروع في تطبيق مقتضيات النظام الأساسي لموظفي المجلس من خلال وضع قرارات ومذكرات داخلية، من أهمها مسطرة ترقية الموظفين؛ ومذكرة التعويض عن الساعات الإضافية؛
- إعادة صياغة النظام الأساسي، وذلك بتوضيح أحكامه وبنوده اعتمادا على قرارات ومذكرات داخلية. وقد أرجأ العمل بهذه الصيغة الجديدة إلى سنة 2018، في انتظار الانتهاء من وضع دليل المساطر الخاص بالموارد البشرية؛
- إرساء تمثيلية الموظفين؛
- احداث لجنة الموظفين؛
- إنجاز نسبة 56% من برنامج التكوين المستمر؛
- ابرام اتفاقية مع شركة متخصصة في التغذية الجماعية لفائدة الموظفين؛
- انجاز عملية وهب المجلس أثاثه القديم.
- تنظيم تكوينات في المجالات التالية لتقوية القدرات التخصصية في مجال التقييم:
  - تحليل التوقعات؛
  - علم القياس وتحليل العلوم Scientométrie ؛
  - استخدام البرامج الإحصائية SAS؛
  - التوقعات الديموغرافية؛
  - تقييم أثر السياسات العمومية.

الفصل الثاني
آفاق عمل المجلس برسم سنة 2018

يتمثل الرهان الأساس للمجلس، وهو يستشرف آفاق عمله، في مضاعفة جهوده، قبل نهاية ولايته الأولى في يوليوز 2019، لاستكمال إنجاز عدد من المشاريع تنكب عليها هيئاته وبنياته المختصة. وهي مشاريع استراتيجية، تهم قضايا حاسمة في إصلاح المنظومة التربوية الوطنية. وعلى رأسها المشاريع المتصلة بإصلاح التكوين المهني، والتعليم العالي، والتعليم الديني، والتعليم الخاص، والنموذج البيداغوجي، وحكامة المدرسة المغربية، ووظيفتها الثقافية، إلى جانب مشروعي «التمييز الإيجابي للتمدرس بالوسط القروي والمناطق ذات الخصاص»، و«لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة».

في الإطار ذاته، يعتبر المجلس أن كسب هذا الرهان يظل مرتبطا ببلوغ الأهداف التالية:

- تقوية تموقعه المؤسساتي والوظيفي، وتعزيز تفكيره الاستراتيجي في قضايا الإصلاح التربوي، الهادف إلى تحقيق التغيير المنشود للمدرسة المغربية؛
- تطوير منهجية الاجتهاد الجماعي للمجلس، بوصفه فضاء للرأي المتعدد، المدعَّم بالمقاربة التشاركية وبالارتكاز على الخبرة المتخصصة؛
- ترسيخ ثقافة التقييم، والارتقاء المستمر بمنهجيته وآلياته وأدواته، وتوسيع مجالاته، لجعله رافعة للتحسين المتواصل لأداء المنظومة التربوية ومردوديتها؛
- تعزيز القوة الاقتراحية للمجلس، سواء في القيام بمهمته الاستشارية أو بمبادرة منه؛
- تنمية العمل التواصلي والتعاوني للمجلس، وتقوية إشعاعه الوطني والدولي؛
- جعل منظومة المعلومات، وعمليات التوثيق، مرجعيات للدراسة والبحث والتقييم.

في ضوء ذلك، تتمثل المشاريع المبرمجة لسنة 2018، **والتي قد يمتد الاشتغال عليها، من أجل استيفاء إنجازها قبل آخر دورة سيعقدها المجلس خلال ولايته الحالية**، فيما يلي:

I. مشاريع الأعمال المرتبطة بتعميق وإغناء الرؤية الاستراتيجية

تندرج هذه المشاريع في برنامج عمل المجلس لسنة 2018. وتُعَد من قِبَل اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة، لتُعرض على المكتب قصد البث في جاهزيتها من أجل إحالتها على مداولات الجمعية العامة. لذلك، سيتم تقديم هذه المشاريع في ارتباط بالهيئة التي تُباشر إعدادها.

1. مشروع حول «التمييز الايجابي لفائدة الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية

- يهدف الاشتغال على هذا الموضوع إلى وضع تصور يضمن الحماية والرعاية للمتعلم، مبني على الجودة، ويحقق الملاءمة، ويضمن المساواة في التربية للجميع، ويوفر الإمكانات اللازمة للتعلم مدى الحياة، علاوة على وضع منظور دامج للمتعلم، قادر على الحد من التمييز والإقصاء، ويسهم في التقليص من اللاتكافؤ والهدر، ويمَكن الفرد من أن يكون فاعلا حقيقيا في بيئته ومجتمعه: مع تمكين الأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصاص من تمييز إيجابي محدد في الزمن، بغية استدراك التأخر وتحقيق تعليم منصف وذي جودة للجميع.

2. مشروع حول «مقومات ريادة التغيير والتدبير الجيد لمنظومة التربية والتكوين» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين

- يهدف هذا المشروع إلى بلورة التوجهات الخاصة بوضع أسس ريادة التغيير في جميع المستويات، تهم، على الخصوص: الريادة المحلية المعبئة للطاقات حول تحسين جودة التعلمات؛ الآليات المؤسساتية المساعدة على بناء القرار وتملك الإصلاح والنجاح في تنزيله؛ الريادة المركزية والجهوية الناظمة للإصلاح تتبعا وتقييما وتقويما؛
- كما يسعى إلى بلورة التوجهات الخاصة ببناء مقومات التدبير الجيد للمنظومة، ولاسيما، التدبير بواسطة المعايير وبواسطة النتائج؛ والتخطيط الاستراتيجي المبني على تكامل المقاربة التنازلية والمقاربة التصاعدية؛ ومشروع المؤسسة كآلية للتدبير الشامل لجميع مكونات المنظومة ومجال للابتكار؛ وتحديد المسؤوليات على جميع المستويات وآليات المحاسبة المرتبطة بها.

3. مشروع رأي في موضوع: «الشراكة المؤسساتية لفائدة المدرسة المغربية» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين

- يكمن الهدف من هذا المشروع إلى اقتراح بعض السبل الكفيلة بمأسسة الشراكة من أجل دعم إصلاح المدرسة المغربية، وبالإسهام في إذكاء دينامية مستديمة للشراكة والتعبئة المجتمعية حول مدرسة مغربية في حجم رهانات مجتمعها وجديرة بعصرها، وتوفير محيط ملائم لانبثاق شراكات مؤسساتية مستديمة وفعالة، ومن ثم، وضع إطار وطني مرجعي للشراكة المؤسساتية بنماذج متعددة تراعي تعدد الشركاء، يحدد مفهومها وأهدافها ومجالاتها ومقارباتها، بمنظور استراتيجي وطني جديد، تجسده برامج عمل قطاعية جهوية ومحلية تستجيب للنماذج المتوخاة.

4. مشروع تقرير/رأي في موضوع «الإطار المرجعي لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج» الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

- يروم هذا المشروع بلورة إطار توجيهي لعمليتي تقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات يتضمن جملة من التوجيهات والاقتراحات التي تصب في رسم الملامح الأساسية للتغيير المنشود في المناهج الدراسية، بما تتضمنه من معارف واتجاهات ومهارات وقيم وهندسة لغوية...، استنادا إلى اختيارات الرؤية الاستراتيجية، وإلى الأسس التربوية والديداكتيكية والمقاربات والنماذج البيداغوجية الفضلى المعمول بها عالميا في عملية تجديد المناهج والبرامج والتكوينات.
- كما يستهدف رصد المكتسبات التي تحققت في عمليات مراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، وتحديد مكامن الخلل والقصور في المراجعات السابقة، وتقديم بعض الحلول والبدائل الممكنة للاختلالات المرصودة في المناهج الحالية، من أجل استثمارها في عملية مراجعة المناهج والبرامج والتكوينات التي أوصت بها الرؤية، وكذا اقتراح مداخل كبرى لإصلاح وتجديد المناهج والبرامج والتكوينات، وتقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات لمساعدة القطاعات التربوية المعنية بعملية المراجعة على إنجاح الإصلاحات المنهاجية المستقبلية.

5. مشروع تقرير عن «تعليم الأطفال في وضعية إعاقة»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

- الهدف الجوهري من معالجة هذا الموضوع الاسهام، بلورة توصيات عملية لأجرأة مضامين الرؤية الاستراتيجية، ولاسيما الرافعة الرابعة، التي نصت على عدد من المستلزمات الأساسية للنهوض بتعليم وتكوين هذه في الفئة، من ضمنها إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس لإنهاء وضعية الإقصاء والتمييز، ووضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة يشمل المدرسين، والمناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية، وأنظمة التقييم والدعامات الديداكتيكية الملائمة لمختلف الإعاقات والوضعيات....

6. مشروع تقرير موضوعاتي عن «مهن التدريس والتكوين والتأطير والبحث: المكتسبات، الاختلالات، آفاق التطوير والتجديد»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير

يهدف هذا التقرير الموضوعاتي المرتقب إلى ما يلي:

- تحيين عناصر تشخيص واقع مهن التعليم والتكوين والبحث وتعميقها واستكمالها، على مستوى: النصوص التنظيمية والتربوية المؤطرة، تكوين الفاعلين التربويين على اختلاف مجالاتهم ومستوياتهم، (ولاسيما في سياق المشروع الجديد لتأهيل أساتذة التعليم المدرسي الذي أعلنت عنه الحكومة في يونيو 2018)، شروط الولوج، تدبير المسار المهني، آليات الاشتغال، ممارسات البحث العلمي، إلخ؛
- إعادة تحديد المهام والأدوار والمواصفات المرتبطة بمهن التدريس والتكوين والبحث، في انسجام مع المتطلبات والمستجدات؛
- تحيين المؤشرات الكمية الحالية والتوقعية الخاصة بمختلف هيئات التدريس والتكوين والبحث، واستباق الحاجات من هذه الأطر، واستشراف المواصفات الجديدة لتأهيلهم؛
- بلورة مقترحات وتوصيات للارتقاء بمهن التدريس والتكوين والبحث.

7. مشروع «التعليم العالي في أفق 2030: تحديات وفرص»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار

يهدف هذا المشروع إلى تقييم نجاعة وفعالية منظومة التعليم العالي في أبعادها المؤسساتية والتدبيرية والبيداغوجية، والصعوبات، التي تعترضها وأهم التحديات التي تواجهها، ولاسيما تلك المرتبطة بالقانون المتعلق بالتعليم العالي؛ واستقلالية الجامعة؛ ومؤسسات الاستقطاب المفتوح؛ وتنظيم وبينة وحكامة ومردودية وتقييم البحث العلمي؛ ونظام إجازة ماستر دكتوراه؛ والأستاذ الباحث؛ والحياة الطلابية؛ وملامح خريجي الجامعة...؛

كما يسعى الاشتغال على هذا الموضوع إلى الوصول إلى توصيات واقتراحات استراتيجية، مرتبة حسب الآماد القصيرة والمتوسطة والطويلة، والتي من شأنها تطوير سياسة عمومية حاسمة لإصلاح التعليم العالي.

8. مشروع تقرير/رأي عن «الهيئات الممثلة لأسر التلاميذ، فاعل أساس في النهوض المستمر بالشأن التربوي»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

- يهدف هذا الرأي والتقرير المصاحب له، بالأساس، إلى تثمين المكانة المركزية التي تولها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح لمسؤولية الأسر والهيئات الممثلة لها في النهوض بالشأن التربوي، وفي بلوغ ما يلي:
  - الالتزام بواجب تسجيل الأطفال البالغين سن التمدرس في المدرسة والسهر على استدامة تعلمهم؛
  - الإسهام الفعال في ترسيخ مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛
  - التتبع اليقظ للمسارات الدراسية والتكوينية للمتعلمين؛
  - الانتظام في الهيئات الممثلة للأسر، والمشاركة المستمرة في القيام بالأدوار والمهام المناطة بها؛
  - الإسهام في بلورة مشروع المؤسسة الهادف إلى تنميتها البيداغوجية والإدماجية والثقافية والإشعاعية، في انفتاح على محيطها، والمشاركة في تنفيذ هذا المشروع وفي التتبع اليقظ والتقييم المستمر لنتائجه؛
  - المشاركة الفعلية في مجالس تدبير المؤسسات؛
  - الانخراط في التعبئة المستديمة حول الإصلاح التربوي والإسهام في تنمية الوعي المجتمعي بقضايا المدرسة، وبدورها المصيري في الارتقاء بالفرد والمجتمع.
- كما يسائل هذا المشروع الموقع الحالي لهذه الهيئات وأدائها، في اتجاه اقتراح مداخل كفيلة بإعادة تحديد مهام وأدوار أسر التلاميذ وهذه الهيئات الممثلة لها، والتحيين الشامل للنصوص التنظيمية والقانونية ذات الصلة، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، التي تبنتها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.

9. مشروع تقرير عن «الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية»، الجاري إعداده من قبل اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

- يهدف الاشتغال على هذا الموضوع، على الخصوص، إلى:
  - تشخيص واقع ممارسة المدرسة لوظيفتها الثقافية على مختلف المستويات والأبعاد؛
  - اقتراح سبل عمل مبتكرة لجعل المدرسة مؤسسة للإدماج الثقافي، من خلال تنمية الوعي الثقافي لدى المتعلمين والفاعلين التربويين، ولإنتاج الثقافة ونشرها؛
  - بلورة نماذج مبتكرة لتطوير الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية.

10. استكمال مشروع التقرير عن «التكوين المهني: الرهانات ومفاتيح التغيير»، الجاري إعداده من قبل مجموعة العمل الخاصة بالتكوين المهني

<u>الهدف :</u>

- استشراف آفاق تطوير منظومة التكوين المهني في انسجام مع الخيارات التي عبرت عنها الخطب الملكية في هذا الشأن، وفي اتجاه تحقيق التغيير المنشود للمدرسة المغربية الذي سعت إليه الرؤية الاستراتيجية من

خلال مقترحاتها وتوصياتها المتعلقة بالموضوع؛

- معالجة الموضوع من زاوية العرض التكويني للتكوين المهني، من خلال تناول الجوانب المتعلقة بالحكامة، وبالمقاربات المعتمدة والمضامين التكوينية.

11. استكمال مشروع الرأي ومشروع التقرير المصاحب له عن «التعليم والتكوين الخاصين في المغرب»، الجاري إعداده من قبل مجموعة العمل الخاصة بالتعليم والتكوين الخاصين

الهدف:

- مساءلة وإيجاد أجوبة استشرافية للأسئلة والقضايا التالية:

- ضمان التزام التعليم والتكوين الخاص بمبادئ الخدمة العمومية والخيارات الناظمة لإصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مستلزمات وضمانات الارتقاء بالتعليم والتكوين الخاص إلى مستوى شريك فعلي للتعليم العمومي؛
- مقومات الضبط ومراقبة الدولة لعمل القطاع الخاص للتربية والتكوين باعتباره شريكا لتعليم العمومي؛
- التأطير التشريعي والتنظيمي وتوفير تصور دقيق للتعليم العالي الخاص الذي يتسم بتعدد نماذجه ومؤسساته (نموذج خاص ربحي يتعامل مع التعليم والتكوين بوصفه خاضعًا للمبادرة الخاصة يستهدف الطلبة القادرين على الأداء؛ ونموذج غير ربحي تمثله بعض الجامعات؛ ونموذج مُتكون من فروع لجامعات ومدارس دولية...)؛
- تشجيع التعليم والتكوين الخاصين التعاقدي؛
- افتحاص وتقييم التعليم والتكوين الخاصين.

12. استكمال مشروع «التعليم الديني بالمغرب»، الجاري إعداده من قبل مجموعة العمل الخاصة بالتعليم الديني

الهدف:

- تحليل عدد من القضايا ذات الصلة بالتعليم الديني بمقاربة نسقية تنظر إلى مؤسسات التعليم الديني من الزوايا والأسئلة التالية:

- حكامة التعليم الديني: الفاعلون المؤسساتيون؛ المتدخلون؛ التدبير؛ تكامل أدوار المؤسسات؛ الجسور والممرات؛ نظام التقييم والإشهاد...
- النموذج البيداغوجي من حيث: غايات ووظائف التعليم الديني؛ الجودة؛ تكامل أدوار مكونات ومستويات مؤسسات التعليم الديني؛ التوجيه؛ الانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال...؛
- الفاعلين التربويين: الكفايات المهنية؛ التكوين؛ التنمية المهنية؛ الأدوار؛ المهام...؛
- تنمية البحث العلمي في مجال التعليم الديني؛
- انفتاح وتفاعل مؤسسات التعليم الديني مع المحيط: الإعلام الديني؛ التنشيط والتأطير الثقافي الديني؛ المجتمع المدني؛ محاربة الأمية...؛

- العلاقة بين التعليم الديني والتعليم العام؛
- علاقة هذا النوع من التعليم بسوق الشغل؛
- تقييم التعليم الديني: المردودية الداخلية والخارجية.

II. مشاريع الأعمال التقييمية

1. البطاقة الإحصائية لتتبع تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للإصلاح

ستقوم الهيئة الوطنية للتقييم ببلورة هذه البطاقة التي ستمكن من بناء مؤشرات جديدة منبثقة عن المواضيع التي تتطرق إليها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (الإنصاف والجودة والارتقاء والريادة).

2. تعميم الدراسة حول إدارة المؤسسات التربوية

بعد أن أتمت الهيئة الوطنية للتقييم البحث التجريبي حول تدبير المؤسسات وريادة المدير الذي خص أكاديمية واحدة، سيتم تعميم هذه العملية على جميع أكاديميات المملكة وذلك بانتقاء عينة تمثيلية.

3. الأطلس المجالي الترابي للهدر الدراسي

بعد إصدار نسخة الأطلس المتعلقة بالتعليم الخصوصي، سوف يتم إنجاز نسخة جديدة للأطلس في موضوع الهدر المدرسي.

4. جهاز لتقييم البحث العلمي

مواكبةً لأشغال الندوة التي نظمتها الهيئة حول تقييم البحث العلمي في دجنبر 2017، ستعمل هذه الأخيرة على إجراء تقييم للبحث العلمي. منهجية هذا التقييم في طور التحضير وهي تخص بُعدين: التمويل وثانيهما التعاون العلمي والشراكة.

5. تقييم الإدارة التربوية، وعلاقتها بإنجازية المؤسسة

خلال سنة 2017 أعدت الهيئة الوطنية للتقييم مرجعا تقييميا واعتمدت استمارة نوعية وبطاقة لتجميع البيانات الكمية، موجهة لمديري المؤسسات المدرسية.

قامت الهيئة بتجميع ومعالجة البيانات وتحليلها، وستُدرج نتائج هذا البحث في التقرير النهائي الذي سيتم تحريره خلال سنة 2018.

6. تقييم التعليم العالي: الفعالية والنجاعة والتحديات

سيتم خلاله سنة 2018:

- تجميع وتحليل التقارير التي خلصت إليها أشغال فرق العمل؛
- معالجة البيانات المتعلقة بالبنية التحتية والتأطير في الجامعات وتحرير الفقرات المتعلقة بها؛
- تحرير الأجزاء المتعلقة بالآفاق الممكنة لإصلاح نظام LMD على ضوء تقدير الطلبة والاستجوابات التي تمت مع المسؤولين (المذكورة أعلاه) ؛

- إصدار تقرير «تقييم إصلاح المنظومة (إجازة-ماستر-دكتوراهLMD) والهندسة البيداغوجية بالجامعة المغربية»، وملخصه باللغتين العربية والفرنسية؛
- مناقشة النتائج والتوصيات مع أعضاء اللجنة الدائمة للبحث العلمي والابتكار؛
- عرض الدراسة على أعضاء المجلس في دورة من دورات 2018.

7. تقييم التعليم العالي: استكمال المنهجية

سيتم إنجازهذه الدراسة بشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومرتكز التكوين المهني لإنجاز البحث الميداني. وستعرف سنة 2018:

- استكمال صياغة الاستمارات؛
- تنظيم ورشات مع الشركاء وتكوين الباحثين؛
- تمرير الاستمارات؛
- الشروع في البحث الميداني؛
- إصدار التقرير النهائي؛
- إدخال البيانات على شبكة الانترنيت؛
- معالجة وتحليل البيانات؛
- تحرير التقرير النهائي؛
- تنظيم ندوة لعرض نتائج البحث.

8. البوابة الإحصائية

بدأ الاشتغال على البوابة الإحصائية منذ 2016، وسوف يتم إطلاق تشغيلها سنة 2018 بعد مراجعة العناصر المتعلقة بشكلها الخارجي، وإجراء تجارب عليها مع صيانتها وموقعها على الانترنيت.

III. مشاريع الدراسات والبحث والرصد الابتكار

1. استكمال الدراسة المتعلقة ب «نموذج بيداغوجي جديد للتعلمات الأساسية»

- الشروع في إنجاز الجانب الميداني للدراسة خلال سنة 2018؛
- من المنتظر أن يتم الانتهاء من إنجاز الدراسة، بشقيها النظري والميداني، في أفق شهر يونيو 2019؛
- كما سيتم الشروع في إنجاز البحث الخاص بأجراة النموذج البيداغوجي المستهدف بهدف الدراسة، بتشاور وتنسيق مع ثلة من الباحثين وخبراء التربية والتكوين، بعد يونيو 2019.

2. استكمال مشروع «الارتقاء بأدوار الجمعيات المهنية للتربية والتكوين»

- إنجاز الجانب النظري للدارسة، والعمل الميداني خلال 2018.

3. تنظيم الندوة العلمية في موضوع «الابتكار التربوي ودينامية الإصلاح في المغرب»

- التاريخ المبرمج: يومي 9 و10 أكتوبر 2018؛
- إنجاز التقرير التركيبي فور انتهاء الندوة؛
- توثيق «أعمال الندوة» ونشرها قبل متم السنة.

4. إنجاز مشروع «شبكة الخبراء»

- معالجة قاعدة البيانات المتوفرة لدى المجلس، ودراسة إمكانية تطويرها من أجل استثمارها في انتقاء الخبراء عند الحاجة؛
- استكمال إعداد قاعدة جديدة للمعطيات، تستجيب لمستلزمات ومتطلبات البحث داخل المجلس؛
- وضع نظام للتنقيط من أجل اختيار أجود الخبراء؛
- فتح باب المساهمة أمام الخبراء الخارجيين عبر البوابة الإلكترونية للمجلس (إعداد استمارة نموذجية في متم يوليوز 2018).

5. وضع آلية للرصد الاستراتيجي

تعدُّ أعمال الرصد الاستراتيجي دعامة أساسية للبحث والدراسات المنجزة من طرف قطب الدراسات والبحث.

لأجل ذلك تم إغناء أدوات العمل داخل القطب، عبر اقتناء وإرساء برنامج معلوماتي متخصص في آليات الرصد واليقظة (Bertin IT) منذ شتنبر 2017. يهدف استعمال هذا البرنامج إلى توفير معطيات ومعلومات ذات قيمة مضافة عالية، بعد رصدها، وتجميعها، والاشتغال عليها وفق منهجية علمية، ومن ثم، وضعها رهن إشارة مختلف هيئات المجلس، أو الاعتماد عليها في إنجاز مشاريع ودراسات في إطار برنامج العمل الذاتي للقطب.

تم إرساء هذه الآلية وفق المراحل التالية:

- إنجاز تكوين حول استعمال البرنامج المعلوماتي، وتكييفه مع حاجيات المجلس من الرصد؛
- إغناء قاعدة البرنامج الذاتية لمصادر المعلومات والمعطيات بمصادر ذات أهمية نوعية وقيمة علمية من حيث الإنتاج الدوري للأبحاث، والدراسات، والتقارير، والمقالات التي تُعنى بمختلف مجالات التربية والتكوين، وطنيا ودوليا؛
- الاشتراك الالكتروني في عدة مؤسسات ومنظمات وطنية ودولية، بغاية الرصد الدائم لإصداراتها واستثمارها؛
- إرساء منهجية لإنجاز عمليات الرصد مبنية على ثلاث مراحل: مرحلة فهم وتدقيق الحاجة إلى الرصد؛ ثم مرحلة الرصد؛ وأخيرا مرحلة توفير المعطيات والمعلومات المستهدفة، وذلك بالاعتماد أساسا على:
  - أربعة إيقاعات زمنية في إنجاز عمليات الرصد، وهي: الرصد الظرفي؛ الرصد الموسمي؛ الرصد الدوري؛ الرصد الدائم؛
  - تنويع مجالات الرصد: رصد معلوماتي؛ رصد علمي؛ رصد وثائقي؛ رصد مُجتمعي؛ رصد تكنولوجي؛ ورصد تشريعي وتنظيمي.

6. الانطلاق الفعلي لعمليات الرصد الاستراتيجي

إنتاج نشرات الرصد سواء الشمولية أو المتخصصة، مما سيساعد القطب على:

- رصد أهم التجارب التربوية الناجحة منها على الخصوص، الوطنية منها والدولية، ولاسيما تلك المبنية على الابتكاروالتجديد في مختلف مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- رصد المعطيات والمعلومات المحينة والموثوق بها، وتجميعها، وضبطها، وتنظيمها في بنك للمعطيات والمعلومات، وجعلها في متناول باقي شعب القطب وكذا باقي بنيات وهيئات المجلس.

وتتجلى الإصدارات المتوخاة من عمليات الرصد أساسا في:

- نشرة الرصد الإخبارية (Newsletter)؛
- إغناء حساب القارئ (compte lecteur) في المنصة الرقمية لبرنامج (Bertin IT)؛
- نشرة الرصد الموضوعاتية (Bulletin de veille)؛
- ملف الرصد (Dossier de veille).

7. المعجم الموسوعي للتربية والتكوين

- إتمام الصيغة النهائية للمشروع في أفق يوليوز 2018.

IV. مشاريع الدعم والتدبير

1. قطب النظم المعلوماتية

- تطوير وإنجاز نظام معالجة المعطيات وحساب المؤشرات؛
- تطوير وإنجاز نظام تقديم المعطيات والمؤشرات حسب احتياجات المستعملين؛
- مواكبة مركز التوثيق في صيانة نظام تدبير المركز؛
- صيانة الحضيرة المعلوماتية والشبكة وكذا برامج الحماية المعلوماتية.
- صيانة البنيات الخاصة بالتسجيل السمعي البصري.
- مواكبة الهيئة الوطنية للتقييم في مشروع PNEA 2019 (مرحلة التجريب).

2. التواصل

محور تنظيم الفعاليات والأنشطة العمومية

- المواكبة التواصلية لأشغال المجلس وهيئاته؛
- التحضير للندوة الدولية في موضوع "الابتكار التربوي ودينامية الإصلاح بالمغرب" المنظمة من طرف قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس؛
- التحضير للقاءات الجهوية المزمع عقدها سنة 2018؛

- تنظيم سلسلة من الموائد المستديرة بشراكة مع بعض وسائل الاعلام؛
- تنظيم قافلة تواصلية مع الأساتذة المتدربين في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، للتعريف بالمجلس وانتاجاته.

محور العلاقة مع الصحافة والاعلام

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين المهنيين المهتمين بالتربية والتكوين والبحث العلمي للتعريف بالمجلس وإنتاجاته؛
- العمل على إرساء شبكة من الصحفيين "أصدقاء التربية والتكوين والبحث العلمي".

محور التواصل الداخلي

- تنظيم أنشطة تعزيز الانتماء وتماسك الفريق؛
- الاحتفال ببعض التواريخ الدالة في حياة المجلس.

محور التواصل الرقمي

- إطلاق صفحات المجلس على الشبكات الاجتماعية Facebook وTwitter؛
- إطلاق حملة رقمية للتعبئة حول المدرسة المغربية بالموازاة مع اللقاءات الجهوية؛
- إنتاج مجموعة من المحتويات الرقمية (فيديوهات تبسيطية، عروض تفاعلية، صور انفوغرافيكس...) لتنشيط المنصات الرقمية للمجلس.

3. التعاون الوطني والدولي

- استكمال مشروع الاتفاقية الخاصة بين المجلس ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي حول إنجاز البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA؛
- الاستجابة لطلبات التعاون الواردة على المجلس حسب اختصاصاته وحاجاته وبرنامج عمله؛
- الاسهام في الاشعاع الوطني والدولي للمجلس.

4. مركز التوثيق والنشر والترجمة

- إطلاق دراسة من أجل تشكيل قاعدة معطيات بيبليوغرافية، خلال سنة 2018، في أفق البناء التدريجي لرصيد وثائقي حول ذاكرة المدرسة المغربية؛
- استكمال إرساء متن وثائقي ورقي وإلكتروني، متعدد الوسائط، متخصص في مجالات اشتغال المجلس وفي خدمة هيآته وبنياته؛
- ترويج خدمات مركز التوثيق وجعله رافعة لإشعاع المجلس؛
- ترجمة ونشر إنتاجات المجلس المرتبطة بالمشاريع المتضمنة في برنامج عمله؛
- إعداد فهرس منشورات المجلس؛

- مواصلة طبع وإصدار مجلتَي: «المدرسة المغربية»، و«دفاتر التربية والتكوين»؛
- طبع مسرد مصطلحات التربية والتكوين والبحث العلمي؛ ومعجم موسوعي للتربية والتكوين والبحث العلمي.

5. قطب الموارد

- إعداد دليل للمساطر الإدارية والمالية لتحسين وسائل الحكامة الداخلية للمجلس؛
- إعداد منهجية لتقييم الموارد البشرية ووضع عقود أهداف؛
- تصفية الصفقات المتعلقة بالدراسات وأشغال البناء ومعدات المجلس؛
- تحيين نظام المعلومات المتعلق بتسيير الميزانية وتدبير المحاسبة والمشتريات؛
- وضع محاسبة عامة؛
- تتبع صيانة المعدات التقنية للمجلس بعد انتهاء مدة الضمان المتعلقة بالصفقات؛
- تجهيز الفضاء الخاص بالتغذية خلال انعقاد أشغال المجلس.

6. الدعم التقني واللوجيستيكي لأعضاء المجلس وهيئاته وعمليات التنظيم والتنسيق

- مواصلة توثيق أعمال اللجان الدائمة ومجموعات العمل الخاصة؛
- تيسير تنظيم اجتماعات اللجان وورشات العمل والاستماعات وتوثيق نتائجها، ومساعدة اللجان على استثمارها في تقاريرها وآرائها؛
- تنسيق تدبير الخبرات التي يتم اللجوء إليها بطلب من اللجان ومجموعات العمل مع شعبة الدراسات لدى قطب الدراسات والبحث، ومع قطب الموارد؛
- التغذية المستمرة لفضاء الإكسترانيت الخاص باللجان والوثائق الداعمة لأعمالها؛
- تحيين الدليل التعريفي لأعضاء المجلس (Trombinoscope)؛
- إعداد ميثاق للأخلاقيات بمقاربة تشاركية مع أعضاء المجلس؛
- إعادة صياغة دليل خاص بشؤون أعضاء المجلس وتحيينه؛
- إنجاز دليل المساطر والتنظيم والتنسيق؛
- إرساء نظام جديد لحفظ أرشيف المجلس.

خاتمة

رهانات كبرى وطموح متجدد من أجل تحقيق المدرسة المنشودة

بإصدار المجلس لتقريره الثالث حول حصيلة وآفاق عمله، منذ تنصيبه في يوليوز 2014، فإنه يتطلّع إلى كسب عدد من الرهانات، تحدُوه في ذلك جملة من الطموحات، في مراعاة للآفاق التي يُحددها لمستقبل عمله.

في صميم هذه الآفاق، ينتظر المجلس بأمل وثقة كبيرين اعتماد وصدور مشروع القانون-الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك حتى يتسنى توفر بلادنا على «**إطار تعاقدي وطني يلتزم به الجميع وملزم للجميع، يحدد الرؤية على المدى البعيد ويُحصن الإصلاح من التعثر ويضمن له الاستمرارية، ويضع حدا للدوامة الفارغة لإصلاح الإصلاح، إلى ما لا نهاية**»، كما قال صاحب الجلالة في خطابه السامي بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد (يوليوز 2015).

إن المجلس، وهو يواصل أعماله الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، المنصبَّة على القضايا الحاسمة بالنسبة لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، فإنه:

- يسعى، في نطاق نظرة وظيفية وتكاملية، إلى جعل هذه الأعمال ذات قيمة مضافة في تحقيق الإصلاح وإنجاح أهدافه؛
- يؤكد، في الوقت ذاته، حرصَه الحازم على أن يستمر في تعميق تفكيره الاستراتيجي في قضايا هذا الإصلاح، في نطاق مهامه، وفي احترام تام لاختصاصات الفاعلين المؤسساتيين الآخرين، وفي تكامل مع السياسة التشريعية للبرلمان، وكذا مع السياسات العمومية للسلطة التنفيذية في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- يعتبر أن الفرصة مواتية اليوم، بفضل التقاء الإرادات لدى جميع الفاعلين، ولدى كل الأطراف المعنية بإصلاح المنظومة التربوية، من أجل تحقيق أهداف بناء المدرسة الجديدة:
  - مدرسة جديرة بمجتمعها، وفي مستوى عصرها، ومواكِبة لمستجداته؛
  - مدرسة تقوم بواجبها تجاه أبناء المغرب على أكمل وجه؛
  - مدرسة منصفة، تضمن الجودة للجميع، وتُؤمّن ارتقاء الأفراد والمجتمع؛
  - مدرسة داعمة للمواطنة ومرسِّخة للسلوك المدني، مؤسِّسة لقيم تعايش المغاربة ومؤهِّلة للحياة العملية، منفتحة على المعارف الكونية ومستوعبة للمستجدات التربوية، ومُعِدة للانخراط الفاعل في مجتمع المعرفة.
  - مدرسة تعيد فعلا ثقة جميع المغاربة فيها، وتكون جديرة بعصرها ومواكبة باستمرار لمستجداته.